

The Regular Uniques and the Benefits of What is Said at the Beginning of Teaching of the Noble Hadith Relate to Al-Bukhari and His First Translation by the Modernist Imam Muhammad Bin Ahmed Bin Ali Bin Abi Bakr Al-Ghaiti “d.982 AH”, Study and Investigation

Mohammad Al-Humaidi Humoud Al-Mutairi

Faculty of Sharia

University of Jordan

xman942009@hotmail.com

Received :08/12/2019

Accepted :20/10/2020

Abstract:

This paper is an edited and revised version of a handwritten manuscript in Hadith literature, written by a well known and distinguished scholar of his era namely Muhammad Ibn Ahmad Ibn 'Ali Ibn Abi Bakr Al-Ghaiti (982H). He wrote this manuscript in a size of booklet for his students as a brief introduction before he begins teaching them Sahih Al-Bukhari by explaining some of the crucial and important informations concerning Sahih Al-Bukhari before they advance in learning it. This introductory booklet is distinguished from others by its remarkable method of academically summarizing Hadith discourses related to Sahih Al-Bukhari. This work is edited and revised according to two original manuscripts which can be read with ease except for some places. This work begins with a lengthy introduction of the writer's biography by mentioning all the aspects found. As for the editing work, a great focus is given to the rewriting of the manuscript accurately, explaining its technical terms and authenticating the information mentioned therein by stating their original sources. Special attention is also given to all the Hadith mentioned in the introduction booklet by mentioning their sources and status thoroughly.

Keyword: Al-Bukhari, Al-Ghaiti, Sciences of Hadith.

الفوائد المنتظمة والفوائد المحكمة فيما يقال في ابتداء تدريس الحديث الشريف تتعلق بالبخاري وبأول ما له من ترجمة للإمام المحدث محمد بن أحمد بن علي بن أبي بكر الغيطي "ت 982 هـ" دراسة وتحقيق

محمد الحميدي حمود المطيري

كلية الشريعة

الجامعة الأردنية

xman942009@hotmail.com

قبول البحث 2020/10/20

استلام البحث 2019/12/08

الملخص

هذا البحث عبارة عن تحقيق رسالة حديثية للعلامة محمد بن أحمد بن علي بن أبي بكر الغيطي المتوفى (982هـ)، يمهّد فيها الشيخ لتدريس صحيح البخاري؛ من خلال المرور على ما يتحتم العلم به قبل الشروع في الصحيح، وقد امتازت الرسالة بأسلوب حديثي واضح، اقتصر المؤلف فيها على ذكر المسائل الحديثية المتعلقة بكتاب صحيح البخاري على سبيل الاختصار، وقد حققت الرسالة معتمداً على نسختين، كتبتا بخط واضح لم تتعذر قراءتها إلا في مواطن قليلة، ابتدأت تحقيقها بمقدمة تحدثت فيها عن المؤلف، ثم ترجمت له ترجمة وافية، ذكرت فيها كل ما أمكنني الوقوف عليه من أحواله. وأما النص المحقق فقد خدمته بضبطه، وشرح مصطلحاته، وتوثيق نقوله، وقمت بتخريج مختصر للأحاديث الواردة في الرسالة.

الكلمات المفتاحية: البخاري، الغيطي، علوم الحديث.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على شفيعنا يوم الدين، خليل الرحمن، شفيع الإنس والجان، المنقذ يوم الحشر، لما كثر الاعتداء على كتب السنة في وقتنا المعاصر، وامتألت المكتبات طوعاً في السنة، اختار الناس أصلب سهامهم ليوجهوها إلى صحيح البخاري على اعتباره صلب السنة النبوية ومادتها، ثبتت أهمية الاعتناء بالصحيح وما كتبه علماءنا عنه، ومما صنّفه العلماء، هذه الرسالة المباركة، التي أشبه ما تكون بمحاضرة مفرغة ألقاها المحدث محمد بن أحمد بن علي بن أبي بكر الغيطي المتوفى (982هـ)، تلميذ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، فقد استشعر بعد توليه منصب مدرس الحديث في المدرسة الشيوخونية، بلا طلب منه، أهمية المنصب الموكل إليه، وبدأ بتدريس الكتب الستة، ومهد لكتاب البخاري أول الكتب المدرّسة بهذه الرسالة الموسومة "بالفوائد المنتظمة والفوائد المحكمة في ما يقال في ابتداء تدريس الحديث الشريف تتعلق بالبخاري وبأول ما له من ترجمة". وبعد قراءة الرسالة وجدتها عملاً نافعا، فعمدت إلى العناية بها تحقيقاً وتعليقاً، لتعظم به -بمشيئة الله تعالى- بعد الطبع الفائدة والنفع، وقد قدمت بين يدي الرسالة التعريف بالمؤلف والمخطوطة بأوجز عبارة، راجياً من الله المعونة، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

أهمية البحث:

وقع اختياري على دراسة هذه الرسالة وتحقيقها لعدة أمور، وهي:

- 1- لمكانة صحيح البخاري، أصح كتاب بعد القرآن الكريم، فقد كتب حوله العديد من علماء هذه الأمة، وقد مهد الغيطي في هذه الرسالة لمن يريد الشروع في قراءة صحيح البخاري، وقد بين بها أسانيد إلى صحيح البخاري، وشرح الألفاظ التي يحتاج إليها القارئ لصحيح البخاري، مع مناقشة تعريفات من سبقه من علماء الحديث، وتعرض لسيرة الإمام البخاري، وشرح ما يتعلق بكتابه صحيح البخاري، ثم ختم الرسالة بأن شرح تسمية أول كتاب في صحيح البخاري، وهو كتاب بدء الوحي.
- 2- لكون الرسالة تعطينا لمحة عن الدروس العلمية الحديثية في القرن العاشر الهجري، وذلك لأن المؤلف شيخ مدرسة حديثية موقوفة على تعليم الحديث الشريف، هذا وأسأل الله العليّ القدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتجاوز عن زلتني في هذا العمل.

القسم الدراسي:

اسم المؤلف ونسبه ولقبه:

7. مواهب الكريم المنان في الكلام على ليلة النصف من شعبان وفتحة سورة الدخان.
8. مشيخة نجم الدين الغيطي.
9. وجواب له في الأقطاب والأوتاد والمسلسلات.

وفاته:

اختلف في وفاته، فقيل (ت983هـ)⁽³²⁾، وقيل (984هـ)⁽⁴⁷⁾. وقال عبد الحي الكتاني: توفي الغيطي يوم الأربعاء في عشر صفر الخير سنة 982 هـ، قال الكتاني: كما رمز بذلك من قال: قضى حافظ العصر نجم الهدى ... ونال الرضى من غفور رحيم وقد ساء كل الورى ففده ... وقد حل في مصر فقد عظيم ومن سعه جاء تاريخه ... إمام الحديث مع أهل النعيم⁽³⁵⁾.

عنوان المخطوط ونسبته لمؤلفه:

الفرائد المنظمة والفوائد المحكمة في ما يقال في ابتداء تدريس الحديث الشريف تتعلق بالبخاري وبأول ماله من ترجمة. فقد أثبت الكتاب من ترجم له⁽³²⁾.

وصف نسختي المخطوط وذكر تواريخ النسخ:

النسخة الأولى: نسخة دار الكتب المصرية، تقع ضمن مجموع أوراقه 79 ورقة، وفي كل ورقة 18 سطرًا، وفي كل سطر 10 كلمات، جاء في صفحة الغلاف: الفرائد المنتظمة والفوائد المحكمة في ما يقال في ابتداء تدريس الحديث الشريف تتعلق بالبخاري وبأول ما له من ترجمة، وكان ذلك إجلاسًا بدرس الحديث بالخانقاه الشيخونية، تأليف الشيخ الإمام محمد نجم الدين الغيطي الشافعي خادم الحديث أدام الله النفع به. تاريخ النسخ 1094هـ، تقع ضمن مجموع يحتوي ثلاث رسائل تحت رقم 52 مصطلح الحديث اسم الناسخ: علي بن إبراهيم الشافعي ولهذا رمزت لها بحرف (ع).

النسخة الثانية: نسخة مكتبة الأزهر تحت رقم (1464) مجاميع.

كتب على غلافها: "رسالة شيخ الإسلام نجم الدين الغيطي رحمه الله تعالى ونفعنا به وببركاته على أول البخاري رضي الله عنه آمين". نسخت عام 1182 تامة كتبت عناوينها باللون الأحمر، عدد أوراقها 24 ورقة في كل ورقة 22 سطر وفي كل سطر 10 كلمات ورمزت لها بحرف (ز) نسبة إلى كونها نسخة الأزهر.

منهجي في تحقيق المخطوط:

- 1- قمت بنسخ المخطوط وكتابته على طريقة الإملاء الحديثة.
- 2- تخريج الأحاديث النبوية والآثار بصورة مختصرة.
- 3- الترجمة لمن احتاج إلى ترجمة.
- 4- شرح المفردات الغريبة.

هو الشيخ الإمام العالم العلامة نجم الدين محمد بن أحمد بن علي بن أبي بكر⁽²⁷⁾، نجم الدين السكندري ثم المصري الغيطي بفتح الغين المعجمة، منسوب إلى غيبط العدة⁽³⁹⁾ بمصر، وقيل نسبة إلى قرية أبو الغيط من أعمال قليوب في الجانب الشرقي لبحر دمياط⁽⁴⁹⁾.

ولادته وشيوخه وطلبه للعلم:

ولد في العشر الأول من القرن العاشر، قرأ القرآن عن الشمس الدلجي⁽³²⁾، ويروي عن شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري، إذ قرأ عليه البخاري، ومسلم، وأغلب سنن أبي داود⁽³³⁾، والشرف عبد الحق بن محمد السنباطي قرأ عليه سنن أبي داود، وسنن ابن ماجه، وجامع الترمذي، والموطأ⁽³²⁾، وغيرهم من مشايخه، وجل هؤلاء تتلمذوا على ابن حجر والعيني والسخاوي⁽³²⁾.

قال الشيخ عبدالله الشرقاوي: أفتى ودرس في حياة مشايخه بإذنهم، وألقى الله محبته في قلوب الخلائق، فلا يكرهه إلا مجرم أو منافق، وانتهت إليه الرئاسة في علم الحديث، والتفسير، والتصوف، ولم يزل أمارًا بالمعروف، ناهيًا عن المنكر، يواجه بذلك الأمراء والأكابر، لا يخاف في الله لومة لائم⁽²⁷⁾.

طلبته:

جلس الشيخ للإقراء وتعليم الناس، لذا أخذ عنه عدد من الطلبة منهم:

- سالم بن محمد عز الدين بن محمد ناصر الدين بن عز الدين ابن ناصر الدين بن عز العرب أبو النجا السنهوري المصري المالكي الإمام الكبير المحدث الحجة، كان هو من يقرأ صحيح البخاري على الغيطي، (ت1015هـ)⁽³²⁾.

- أبو الوفا بن معروف الحموي الشافعي الخلوئي، الإمام الزاهد رحل إلى مصر لأخذ الحديث عن الغيطي، (ت1016هـ)⁽³²⁾.

- أحمد بن عيسى بن غلاب بن جميل المنعوت شهاب الدين الكلبى المالكي شيخ المحيا النبوي بالجامع الأزهر، درس الحديث على الغيطي⁽³²⁾.

آثاره العلمية:

1. الابتهاج في الكلام على الإسراء والمعراج⁽¹⁸⁾.
2. الأجوبة المفيدة عن الأسئلة العديدة ويليها (ملحق بأسئلة رُفعت للشيخ فأجاب عنها) طبعتها دار كتاب ناشرون، تحقيق بشير رمان.
3. التأييدات العلية للأوقاف المصرية⁽⁴⁷⁾.
4. أسباب النجاح في آداب النكاح⁽¹⁶⁾.
5. بهجة السامعين والناظرين بمولد سيد الأولين والآخرين⁽¹⁶⁾.
6. القول القويم في إقطاع تميم⁽¹⁶⁾.

5- أثبت الاختلاف بين نسختي الكتاب، واعتمدت نسخة (ع) أصلاً، لهذا لا أثبت في الغالب من الاختلاف في نسخة (ز) إلا ما كان فيه تغيير للمعنى؛ خوفاً من الإطالة لكثرة الاختلافات.

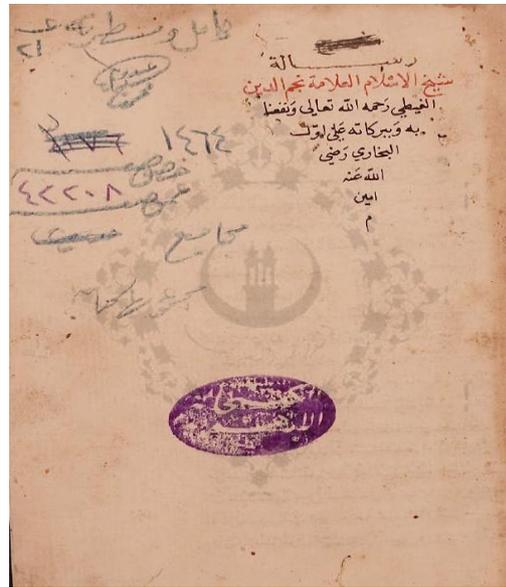
6- إذا وجدت خطأ في نص المخطوط، وفي نص الحديث، فإنني أثبت النص كما جاء في المصدر الحديثي، وأشير إلى موطن الخطأ في الهامش.

7- رمزت في الهامش عند ذكر المصادر الحديثية باختصارات الآتية خ = صحيح البخاري. م = صحيح مسلم. د = سنن أبي داود. ت = سنن الترمذي. حب = صحيح ابن حبان. ق = سنن ابن ماجه. ح = مسند الإمام أحمد. وما عدا ذلك فإنني أذكره باسمه.

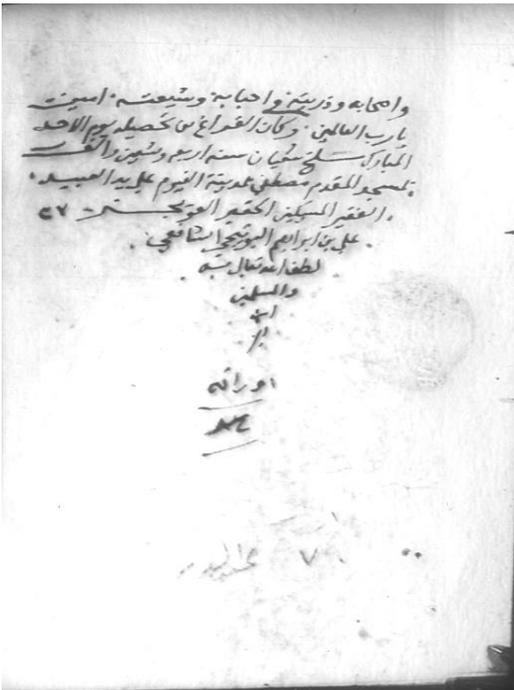
نماذج مصورة من المخطوط



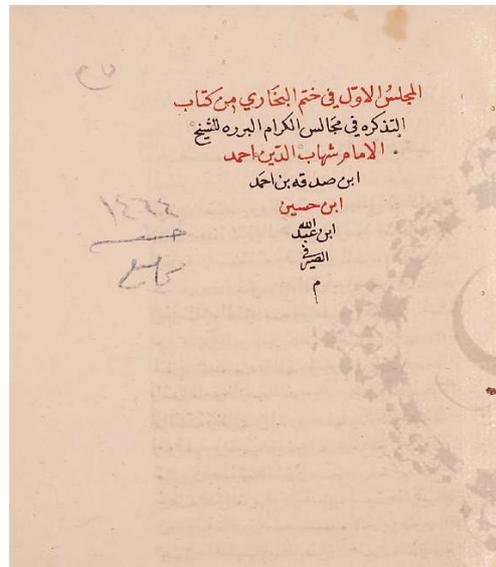
الورقة الأولى من النسخة (ع)



الورقة الأولى من النسخة (ز)



الورقة الأخيرة من النسخة (ع)



الورقة الأخيرة من النسخة (ز)

النص المحقق:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اختار نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم من العالم بأسره، وجعل كل الجمال⁽¹⁾ داخلًا تحت أسره، فبرز صلى الله عليه وسلم فرقانًا للمشتبه من الأقوال والأفعال، جامعًا صحيحًا لكل عمدة وأفضال، مبيّنًا بحسن حديثه مجملات التبيان، عزيزًا مشهورًا فضله من غير زور ولا بهتان، موضوعًا شانيه عن كل شأؤ الكمال غير مرفوع، ضعيفًا عن مقارنته⁽²⁾، وعن⁽³⁾ كل مرتبة مدفوع، تتابعت معجزاته وعضدها شواهد ولم لا؟ وسنده الفرد الواحد. أحمدُه على أن جعل مقام أهل الحديث عاليًا، ونشّر لهم في الخافقين أعلامًا، وزكى لهم أحلامًا، وأوردهم من مناهل السنة أحلى ما⁽⁴⁾، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة تنفع قائلها حين يصير مُدرجًا في الأكفان، وتجعله بعد أن صار منقطعًا عن الأهل والخلان، موصولًا بجنات⁽⁵⁾ القدس راقياً لأعلى غرف الجنان، وأشهد أن سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله، المخصوص بفتح الباري الذي صار لرفعة⁽⁶⁾ محله كالكوكب الساري، لم يشذ⁽⁷⁾ عن كماله بل تسلسل، وروي عن كريم خلاله صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه العدول في جميع الأحوال، الصادقين في الأقوال، خصوصًا وارثيه الذين تقلت لهم تلك الموازين، ولم يثبت لهم فيها توهين، واستقام منها اللسان، وصلاة وسلامًا دائمين ما دامت سلسلة الإسناد المخصوصة بهذه الأمة المحمدية متصلة في كل حين، وما برحت تلك الطائفة التي قيل إنها أهل الحديث ظاهرة على الحق إلى يوم الدين، وما غدت وجوه حملة السنة متلائنة بالأنوار، منتفئة عنها الحسرة، ببركة دعائه صلى الله عليه وسلم لهم بالنصرة.

وبعد: فإنَّ أجلَّ العلوم بعد كتاب الله العزيز، وأسنَى المعارف التي هي كالذهب الإبريز: علم الحديث الشريف، نو القدر المُنيف، لأنَّه يُعرَف به مراد ربِّ العالمين، ويظهر به مقصود الذِّكر المبيِّن⁽⁸⁾؛ من حيث تبيين المُجملات، وظهور الأمور الجزئيات. لا جرمَ كان الاشتغال به من أعظم القُرب، وصرفُ الوقت في تحصيله من أجلِّ الرُّتب: كلُّ العلوم سوى القرآن مشغلةٌ إلاَّ الحديث، وإلاَّ الفقه في الدِّين، ولأجل ذلك كان أصحابه خيرَ أصحابٍ، وعلماءُه أجلَّ أجلِّه وأنجابه، ولمْ لا؟ وهم خدَمَةُ السُّنة المطهَّرة، وعصابة الطُّريق التي هي بكلِّ خيرٍ مشتهرة، سهروا في تحصيله اللبالي، وأشرقَت عليهم مدلهماتُها⁽⁹⁾ كأللالي، ورحلوا في حُبِّه إلى البلاد السَّاسعة والأقطار الواسعة.

ولله در أبي محمد السَّراج⁽²¹⁾ حيث قال يمدحهم فيما أنشدناه غيرَ واحدٍ من شيوخنا عن الرُّضِيِّ الأوجاجي⁽²⁵⁾، عن أبي اليمن بن الكويك⁽⁴²⁾، عن أبي الحسن بن فريش⁽²⁾، عن الحافظ الرُّكي المُنذري⁽²⁴⁾ عنه:

لله دُرُّ عِصابةٍ ... يَسعون في طلبِ الفوائد
يُدعون أصحابَ الحد ... يث بهم تجمَلتِ المشاهد⁽¹⁰⁾
طوراً تراهم بالصَّعيْد ... د وتارةً في ثغر آمد
فهم النُّجوم المِهتدى ... بهم إلى سُبُلِ المقاصد⁽²¹⁾

ويكفيهم من الفضل العظيم والمِنِّ الجسيم دعاء النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهم بالنُّصرة والنَّعيم، في الحديث الذي رواه التَّرمِذِيُّ وغيره بلفظ: (نَصَرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَنَّا شَيْئاً فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرَبُّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ⁽⁵⁾). و(نَصَرَ) بتشديد الضاد، وتُخَفَّفُ⁽¹¹⁾، من النَّصْرَة؛ وهي الحُسْنُ والرُّونق، والمعنى: خَصَّه اللهُ بالبهجة والسُّرور، لأنَّه سعى في نصارة العلم وتجديد السُّنة، فجازاه في دعائه له بما يناسب حاله في المعاملة. ولأنَّ من حفظ ما سمعه، وأدَّاه كما سمعه من غير تغيير كأنَّه جعل المعنى غصًا طريًا.

وقال الفُضَيْل بن عِيَّاضٍ رحمه الله: ما أحدٌ يطلب الحديث إلاَّ وفي وجهه نُصْرَةٌ؛ لقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (نَصَرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَنَّا حَدِيثاً فَبَلَّغَهُ). وروى عن سُفيان بن عُيَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ⁽¹⁹⁾. وروينا عن الإمام الشَّافعي رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فَكَأَنِّي رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، جَزَاهُمْ اللهُ خَيْرًا؛ أَنَّهُمْ حَفَظُوا عَلَيْنَا الْأَصْلَ، فَلَهُمْ عَلَيْنَا فَضْلٌ. انتهى⁽²¹⁾. وما أَحْسَنَ قَوْلَ الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وقد سئل: مَنْ النَّاسُ؟ فقال: مَا النَّاسُ إِلَّا مَنْ قَالَ: حَدَّثْنَا وَأَخْبَرْنَا⁽³³⁾. وقد تَخَيَّرَ اللهُ الْعَدُولَ لِحَمَلِهِ وَتَمْيِيزَهُ وَنَقْلَهُ، فَأَوْضَحُوا مَعَانِيَهُ، وَحَفَظُوا مِنْ التَّبْدِيلِ وَالتَّحْرِيفِ، وَتَصَرَّفُوا فِي مَبَانِيهِ⁽¹²⁾ أَحْسَنَ تَصْرِيْفٍ، فَهَمَّ كَمَا وَصَفَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ؛ فَهُوَ حَسَنٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، بَلْ قَدْ صَحَّحَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ غُذُولُهُ؛ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ، وَائْتِحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِيْنَ". وفي هذا الحديث تخصيص حَمَلَةِ السُّنة بهذه المنقبة العليَّة، وتعظيم لهذه الأمة المحمَّدية، وبيانٌ لجلالة قدر المحدثين وعلو مرتبتهم

(7) جاء في نسخة (ز): يشد بشد شرف.

(8) جاء في نسخة (ز): المتين.

(9) جاء في نسخة (ز): منلواته.

(10) جاء في نسخة (ز) زيادة بعدها: يتبعون من العلوم بكل أرض كل شار.

(11) جاء في نسخة (ز): وتخفيف.

(12) جاء في نسخة (ز): بيانه.

(1) جاء في نسخة (ع): كمال.

(2) جاء في نسخة (ع): مقاومه.

(3) جاء في نسخة (ع): وهو على.

(4) جاء في نسخة (ز): وزكى لهم أحلى ماء وأوردهم من مناهل السنة أحلاما.

(5) جاء في نسخة (ع): بجناب.

(6) جاء في نسخة (ز): له لرفعة.

أو غيرها من الملوك والأمراء على هذا الفعل المُنيف، فلما بنى الأمير الكبير رأس نوبة الأمراء الجمادرية، سيف الدين شيوخ العمري⁽²⁶⁾ سقى الله عهده صوب الرّحمة والرّضوان وشكر سعيه، وأسكنه الفردوس الأعلى من الجنّان خانقاه هذه، ورثب فيها أربعة دروس للمذاهب الأربعة، ودرّس قراءاتٍ ومشيخة إسماع الصحّيين والشّفاء، وجعل فيها هذا الدّرس للحديث الشريف، وكان ذلك في سنة خمسين وسبعمائة. ولله درّ العلامة بن أبي حنّلة⁽⁶⁾ حيث قال:

ومدرسةً للعلم فيها مواطن ... فشيوخُ بها فرد وأتارُه جَمع
لئن باتَ فيها في للقلوب مهابةً ... فواقفها نيتٌ وأشياؤها سُنع⁽¹⁶⁾.
وأول من تولّى تدريس الحديث بها الجمال عبد الله الرّولي⁽⁶⁾، ثم تولّى بعده جماعة، إلى إن وليها الحافظ الشّهاب أبو الفضل أحمد بن حجر، ثم وليها جماعة بعده، إلى إن تولاه الحافظ الجلال الشّيوطي. وقد قدر الله الكريم وله المنة والحمد بأول هذا التدريس بعد جماعة من الأجلّاء للعبد الفقير العاجز الحقير. فهو - وإن لم يكن كأهلية من تقدّم من الحقاظ - يرجو عودَ بركتهم ومالهم من المدد والألحاظ، وما أحسن قول القائل:

ولكنّ البلاد إذا اقشعرت ... وصوّحَ نبتُها⁽¹⁷⁾ رعيّ الهشيم⁽⁹⁾.
وعلى كلّ حال فقد أنعم الله عليّ وتفصّل، فله الشكر على ما به تطوّل بأن خدمت هذا العلم الشّريف قديماً وصنعت به أديماً، وسعيت لأخذه عن الأئمة في المساء والبكور، وافتضضت منه تلك البكور، وأخذته روايةً ودرايةً ورجوت إن شاء الله ببركته الهداية عن جماعة كثيرين من العلماء الأعلام، ومشايخ الإسلام، ومُسندِي الأنام، تغمّدهم الله برحمته وأسكنهم بُحبوحة جنّته، وألحقنا بهم قالاً وحالاً، وجاوزنا بهم في الفردوس الأعلى مآلاً، وتغمّد برحمته ورضوانه رُوح واقف هذا المكان، ومن مضى من مدرّسيه وطلّبتّه وجماعته، على توالي الزّمان، وأدام النّصر والتأييد لمولانا الخنكار⁽¹⁸⁾، وبلغه ما يريد، ونصر عساكره برّاً وبحراً، وأدام أعلامه في الخافقين نشرّاً وأدام الدولة والسّعادة لمولانا الباشا، ويسر له من الخيرات ما يشاء، وأدام التأييد والتّسديد لمولانا قاضي القضاة وشيخ مشايخ الإسلام، أفاض الله عليه جزيل الإنعام، وأصلح سائر ولاة أمور المسلمين، وغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا، والسّادة

في العالمين، لأنّهم يحمون مشارع الشّريعة ومتون الرّوايات من تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، بنقل النّصوص المُحكّمة لردّ المُتشابه إليها. وقال النّوّويّ في أول (تهذيبه): هذا إخبارٌ منه صلّى الله عليه وسلّم بصيانة هذا العلم وحفظه، وأنّ الله تعالى يوفّق له في كلّ عصرٍ خلفاء من العدول، يحملونه وينفون عنه التّحريف، وهذا تصريح بعدالة حامله في كلّ عصر، وهكذا وقع لله الحمد وهو من أعلام النّبوة، ولا يضرُّ كونُ الفسّاق⁽¹³⁾ تعرف شيئاً في علم الحديث، فإنّ الحديث إنّما هو إخبارٌ بأنّ العدول يحملونه، لا أنّ غيرهم لا يعرف شيئاً منه. انتهى⁽⁴⁴⁾. على أنّه قد يُقال: ما يعرفه الفسّاق من العلم ليس بعلم حقيقة، لعدم عملهم به. كما أشار إليه السّعد في تقرير قول (التلخيص): (وقد يُنزّل العالم منزلة الجاهل⁽⁵²⁾)، وقد صرح به الإمام الشّافعي في قوله:

ولا العلم إلا مع التّقى ... ولا العقل إلا مع الأدب⁽³⁴⁾.
ويكفيهم من الشّرف والنّعمة دعاؤه صلّى الله عليه وسلّم لهم بالرّحمة، في الحديث الذي رواه الطّبراني من حديث ابن عبّاس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (اللّهمّ ارحمّ خُلّفائي). قلنا: يا رسول الله، ومن خلفاؤك؟ قال: (الذين يزوّون أحاديثي، ويعلمونها النّاس⁽²⁸⁾). ولا ريب أنّ⁽¹⁴⁾ أداء السّنن إلى المسلمين نصيحة لهم، من وظائف الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، فمن قام بذلك كان خليفة لمن يبلّغ عنه. وقال سُفيان الثّوريّ: لا أعلم علماً أفضل من طلب الحديث، لمن أراد به وجه الله⁽¹³⁾. إنّ النّاس يحتاجون إليه حتّى في طعامهم وشرابهم، فهو أفضل من التّطوّع بالصّلاة والصّيام، لأنّه فرضٌ كفاية. وكان في العصر الأوّل تُعقد للحديث المجالس الحافلة، ويحضرها الجمّ الغفير، وهمهم في حلّ الكمال رافلة، بحيث حضر مجلساً من مجالسه نحو مائة ألف، وآخر أربعون ألفاً بمحبرة سوى النّظارة؛ ليلبغ كلّ من الحديث أوطاره، وبنيت لأجله المدارس، وصار كلّ في تحصيله ينافس. فالمدرسة الكاملية⁽³⁾ أوّل دار بُنيت بالقاهرة المعريّة، وهي ثاني دار حديثٍ عُملت بالممالك الإسلاميّة. ثمّ لمّا أنشأ الملك الظّاهر بيبرس مدرسته بين القصرين جعل لها مدرّساً⁽¹⁵⁾ للحديث الشّريف، ثمّ تابعه غالب من أنشأ مدرسة،

أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني، (ت845هـ)، المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، سنة 1418هـ (292/4).
(17) (اقشعرت) أي تقبضت وتجمعت. (صوح) أي تم بيسه. انظر: -ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأصبّاري، (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، (5/95)، (2/519).

(18) (خنكار) أي صاحب الحظ والمحظوظ والموفق وكان لقباً لسلطين الدولة العثمانيّة. انظر: - رينهارت دوزي، تكلمة المعاجم العربيّة، ترجمة د. محمد النعيمي، دار الرشيد بغداد، 1981م (227/4).

(13) جاء في نسخة (ز): ولا يتركون الفسّاق، وعبارة التهذيب: ولا يضر مع هذا كون.

(14) جاء في نسخة (ز): ولأنّ أداء.

(15) جاء في نسخة (ز): بها درساً.

(16) قال المقرئ: خانقاه شيخو أنشأها الأمير الكبير سيف الدين شيوخ العمري في سنة (757هـ) ورتب بها دروساً عدة، منها أربعة دروس لطوائف الفقهاء الأربعة، ودرسا للحديث النّبوي، ودرسا لإقراء القرآن بالروايات السبع، وجعل لكل درس مدرّساً وعنده جماعة من الطلبة. وتوفي الأمير شيخو (ت758هـ) انظر: - المقرئ،

يتعجب من قوله: (إنَّ موضوع علم الحديث ذاتُ رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم) ويقول: هذا أحرى بأن يكون موضوعَ الطَّبِّ (22) لا موضوعَ الحديث (26). لكن قد يقال: إنَّ قوله (من حيث إنَّه رسول الله) ينفي تعجبه المذكور، لأنَّ الذَّاتَ الشَّرِيفَةَ من الحيثية المذكورة لا تكون موضوعَ الطَّبِّ كما لا يخفى. لكن انتقده بعض المتأخِّرين من حيثية أخرى وهي: أنَّ المباحث الواقعة فيه راجعة إلى أقواله وأفعاله لا إلى ذاته، وإن كانت الأقوال والأفعال متعلِّقة بالذَّات، ألا ترى أنَّ موضوع الفقه أفعالُ المكلفين من حيث إنَّها تجلَّ وتحرَّم، لا المكلفون أنفسهم، وإن كانت أفعالهم قائمة بهم. ونظير في هذا الانتقاد بأنَّ المباحث فيه هنا إنَّما هو عوارضُ الذَّاتِ الشَّرِيفَةِ، وهي الأقوال والأفعال، لا عوارضُ الأقوال والأفعال المباحث عنها في الفقه، فافتراقاً، مع افتراقهما بالقيده، كما يفترق به عن الطَّبِّ، ولا يضُرُّ كونه يصير به فرداً من أفراد أصول الفقه. وقد قال بعض المحقِّقين لمَّا سئل عن كلام الكرمانِيِّ المذكور: لا أعلم أحدًا من أئمَّة الحديث ذكر موضوع علم الحديث على أسلوب أهل المعقول، المأخوذ من الفلاسفة، بل ذلك لا يلائم طريق المنقول. ولو قيل: إنَّ معلومات علم الحديث ترجع إلى السُّنَدِ والمُتَنِ، لأنَّ الكلام فيه على أحوالهما، وإن كان لا على وجه البحث فيكونان موضوعاً له بهذا المعنى باصطلاح خاصٍّ لكان متَّجهاً، والمُتَنُ: يعمُّ المرويَّ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، والمرويَّ عن الصَّحابة والتَّابعين وأتباعهم. وأما فقه الحديث بمعنى علم مبانيه، والاستدلال به على الأحكام، واستنباط الحكم منه، ويُعبَّر عنه بفقه السنة، فإنه يجري فيه البحث، ويُستمدُّ من الأصوليين والعربية، وينبغي أن يكون موضوعه المرويَّ أعمُّ من المرفوع والموقوف والمقطوع، وكانَّ الكرمانِيُّ قصد النَّسج (23) على منوال الفلاسفة في قولهم: (إنَّ موضوع علم الطَّبِّ بدنُ الإنسان). ولا يخفى بُعدُه، وقد أغنى الله علومُ السُّنَّةِ عن طريق الفلاسفة. وقد كان أئمَّة الإسلام الذين يُقتدى بكلامهم من الصَّحابة وغيرهم في عصر المتقدِّمين (24)، على نقل كلام الفلاسفة إلى اللسان العربي، وقد قرَّروها وصوَّروها على أحسن طريقة. انتهى. وما قاله -رحمه الله- قد سبقه إليه غيره، لكنه بالنسبة إلى الحدِّ فقال بعضهم: (إنَّ معاشر أهل الحديث والفقه والبلاغة لا نقول على حدود المناطق) (25). قال الإمام أبو الحسن ابن الحصار المالكي (40) في كتابه (الناسخ والمنسوخ)، بعد أن ذكر خلاف النَّاسِ في حدِّ النَّسخ: قد بلغ مالك وأضرابه من علماء المتقدِّمين مبلغَ الإمامة في الدِّين، ولم يتكلَّف أحد منهم حدًّا وريماً لو تكلف له لم يُسلم (26) له، وكذلك البخاريُّ ومسلمٌ وأضرابهما لو تكلفوا حدَّ الحديث

الحاضرين ووالديهم، وأثابنا وإياهم النَّظَرُ إلى وجهه الكريم، في أعلى عُرف جنَّات التَّعْليم، مع الذين أُنعم الله عليهم من النَّبِيِّينَ والصِّدِّيقِينَ والشُّهداءِ والصَّالحين، أمين. ولا بأس قبل الشروع في المقصود بذكر مقدمة تحتوي على جمل من الفوائد التي لها تعلق بما نحن بصددِه لتعود بأجمل العوائد. الفائدة الأولى: قال ابن الصلاح: (وإنَّ علمَ الحديثِ مِنْ أَفْضَلِ الْعُلُومِ الْفَاضِلَةِ)، إلى إن قال: (وَهُوَ مِنْ أَكْثَرِ الْعُلُومِ تَوَلُّجًا -أي: دخولًا - في فُنُونِهَا، لَا سِيَّما الْفِقْهُ الَّذِي هُوَ إِنْسَانٌ عَيْنِهَا). انتهى (1). قال شيخ مشايخنا ابن حجر: المراد بالعلوم هنا الشَّرِيعَةُ، وهي التَّفسير والحديث والفقه، ولا شك أنَّ كلَّ قِسْمٍ منها ينقسم أقساماً، وإنَّما صار احتياج العلوم المذكورة إلى علم الحديث أكثر بالنسبة إلى غيره من فنون العلوم (19) المذكورة لما سنبيته. أمَّا علم الحديث: فاحتياج المحدث إلى علم الحديث ظاهر لا خفاء فيه. وأما التَّفسير: فإنَّ أولى ما فُسِّرَ به كلام الله عزَّ وجلَّ ما ثبت عن نبيِّه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فيحتاج النَّاطِرُ في ذلك إلى معرفة ما يثبت ممَّا لم يثبت، ولا سبيل إلى القيام بذلك إلا بعلوم الحديث. وأما الفقه: فاحتياج الفقيه إلى الاستدلال بالحديث يلجئه إلى ذلك، وليس احتياج علم الحديث - من حيث هو - بكثر (20) الاحتياج إلى غيره من العُلَمِينَ (6). الفائدة الثانية: في تفسير (21) ألفاظ تدور بين المحدثين وما يتعلق بذلك: الأول: الحديث وأصله ضدُّ القديم، وقد يستعمل في قليل الخبر وكثيره؛ لأنَّه يحدث شيئاً فشيئاً. قال الحافظ ابن حجر: وكأنَّه أريد به يعني إطلاق الحديث على ما يُضاف إليه صلى الله عليه وسلم مقابلةً القرآن؛ لأنَّه قديم (6). والحديث اصطلاحاً: يُطلق على ما أُضيف إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو همّاً أو وصفاً خلقياً ككونه ليس بالطويل ولا بالقصير، أو أيَّاماً كاستشهاد عمه حمزة بأحدٍ، وقتل أبي جهل، أو أخلاقاً ككونه أحسن النَّاسِ خُلُقاً وكان لا يواجه أحدًا بما يكره، وكان لا ينتقم لنفسه إلا إن تُنتهك حرَمات الله، وكقول ابن عباس: كان أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان ... الحديث (14). ونحو ذلك. ويعبَّر عن هذا العلم بعلم الحديث روايةً وُحْدًا: بأنَّه علم يشتمل على نقل ذلك، وروايته، وضبطه، وتحرير ألفاظه. وقال الكرمانِيُّ في (شرح البخاري): وإعلم أنَّ علم الحديث موضوعه ذاتُ النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم من حيث إنَّه رسول الله. وحَّدُه: علم يُعرف به أقوال رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم وأفعاله وأحواله. وغايته هو: الفوز بسعادة الدَّارين (37). واعترضه بعض الحفَّاظ بأنَّ هذا الحدَّ مع شموله لعلم الاستنباط غير مُحَرَّرٍ، وبأنَّ العَلَمَةَ الْمُحْيِيَّ الكافيَّجي (26) لم يزل

(19) جملة (إلى علم الحديث أكثر بالنسبة إلى غيره من فنون) ساقطة من

(ع).

(20) جاء في (ز): يكثر.

(21) كلمة (تفسير) ساقطة من (ع).

(22) جاء في (ز): الطلب.

(23) جاء في (ز): الشيخ.

(24) جاء في نسخة (ز): متقدم.

(25) جاء في نسخة (ز): حدود المنطقية.

(26) جاء في نسخة (ز): لم يعلم له.

الخامس: السند: وهو: الإخبار عن طريق المتن. وأخذُه: إمّا من "السند" وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل، لأنّ المُسندَ يرفعه إلى قائله. أو من قولهم: (فلانٌ سنَدٌ)، أي: مُعتمَدٌ، فسمي الإخبار عن طريق المتن (سنداً)؛ لاعتماد الحافظ في صحّة الحديث وضعفه عليه. **السادس:** الإسناد: وهو رفع الحديث إلى قائله. قال الطيّبي⁽⁶⁾: وهما متقاربان، لاعتماد الحافظ في صحة الحديث وضعفه عليهما⁽²⁶⁾. وقال ابن جماعة: المحدثون يستعملون "السند" و"الإسناد" لشيء واحد⁽⁴⁾.

السابع: المُسند -يفتح النون-: وله اعتبارات: أحدها: الحديث المذكور في أنواع علوم الحديث، وهو: ما أُضيف إلى النبيّ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم قولاً أو فعلاً... إلى آخره، متصلاً كان أو منقطعاً. وقيل: ما اتّصل إسناده إلى منتهاه، ولو كان موقوفاً، لكن استعمال الموقوف فيه قليل⁽²⁹⁾.

وقيل: ما أُضيف إليه صَلَّى اللهُ عليه وسلّم مع اتصال سنده.

ورجّحه جماعة، منهم الحافظ ابن حجر.

الثاني: الكتاب الذي جُمع فيه ما أسنده الصحابة، أي: رؤوّه، فهو اسم مفعول. الثالث: أن يُطلق ويُراد به الإسناد، فيكون مصدراً، كـ"مسند الشَّهاب"، و"مسند الفَرْدوس"، أي: أسانيد أحاديثهما.

الثامن: المتن: وهو ألفاظ الحديث التي يتقوّم بها المعنى. وقال بعضهم: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام. وأخذُه: إمّا من المُمتاتة، وهي المباعدة في الغاية؛ لأنّ المتن⁽³⁰⁾ غاية السند، أو من متنت الكُتب إذا شَقَّقت جُلدةً بيضه واستخرجتها، فكأنّ المُسندَ استخراج المتن بسنده. أو من المتن وهو: ما صلّب من الأرض، وارتفع، لأنّ المُسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله. أو من: تمتين القوس، أي: شدّها بالعصب، لأنّ المُسند يقوي الحديث ويسنّده بسنده **الفائدة الثالثة:** في تعريف المُسند والمحدث والمفيد والحافظ، والفرق بينهما. فأدنى درجات الأربعة: المُسند -بكسر النون-: وهو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية. وأمّا المحدث: فهو أرفع منه، وهو العالم بطرق الحديث، وأسماء الرّواة، والمتون، لا من اقتصر على السماع المجرد. وأمّا المفيد: فرتبته فوق رتبة المحدث ودون الحافظ في العرف، كما أنّ الحجّة فوق الثبوت⁽³¹⁾ كما قاله الدّهبي. وقال: هذه العبارة -يعني المفيد- أول ما استعملت لقباً قبل الثلاثمائة، لُقّب بها أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب. ذكره السيوطي في "طبقات الخُفاة"⁽²⁶⁾ وأمّا الحافظ: فالسلف يُطلقونه والمحدث لمعنى واحد، والحقّ أنّ الحافظ أخصّ، وهو -أي: الحافظ- في المتأخّرين: المُكثّر من

أو المحدث لم يأتوا به، وقد نفعهم الله بما علموه وعلموه، ولو كان في الحدّ خيرٌ لنطق به القرآن، أو جاء على لسان رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وسلّم. انتهى. فذلك إمّا نقول على ما تقتضيه البلاغة وأساليب العرب في الخطابات⁽²⁷⁾، التي ورد بها القرآن وأقاييسه⁽²⁸⁾ الرائقة المأخوذة من إيمان النَّظر في أسرار الكتاب العزيز، والكتب المؤلّفة في إجازته وبدائعه والتبجّر فيها. وقد رويّا بإسنادنا من طريق حرمة قال: سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول: ما جهل النَّاس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاليس⁽²¹⁾. وقد اعترض أيضاً على جعل الكرمانى الغاية هي الفوز بسعادة الدارين بأن هذه غاية كلّ علم شرعي، وهي الغاية الأخرى، وليس الغاية التي تُذكر في مبادئ العلوم التي الغاية الأخرى أثرها أو لازمها. انتهى.

وأما علم الحديث درايةً فأحسن حدوده -كما قاله بعضهم- قول الشيخ عزّ الدين ابن جماعة⁽²⁶⁾: علم بقوانين يُعرف بها أحوال السند والمتن. وموضوعه: السند والمتن.

وغايته: معرفة الصحيح من غيره⁽²⁶⁾. وقال الحافظ ابن حجر: أولى تعاريفه أن يقال: معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي⁽⁶⁾. وهذا الحدّ قريب من حدّ بن جماعة، بل حدّ بن جماعة أحسن منه، من جهة أنّه يدخل تحته أحوال السند التي ليست حال الرّجال، كصيغ الأداء، بدليل المغايرة بينهما في نوع المُسلسل، ولا يدخل ذلك في حال الرّواي والمروي، لاختصاص المروي بالمتن.

اللفظ الثاني السنته: وأصلها الطريقة، تقول: فلان على سنته فلان، إذا كان تابعاً لطريقته، وهي مُرادفة للحديث بالمعنى الأوّل، وهو ما أُضيف.. إلى آخره. وقيل: الحديث خاصّ بفعله وقوله، فالسنته أعمّ. **الثالث:** الخبر: وهو -كما قال الحافظ ابن حجر- عند علماء الفنّ، مرادفٌ للحديث. وقيل: الحديث ما جاء عن النبيّ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم.

والخبر: ما جاء عن غيره، ومن ثمّ قيل لمن يشتغل بالحديث "محدث"، وبالتّاريخ ونحوها "إخباري". وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكُل حديث خبر، ولا عكس.

الرابع: الأثر: وهو لغة: البقيّة، واصطلاحاً: الأحاديث، مرفوعة كانت أو موقوفة ومنه: "شرح معاني الآثار" لاشتماله عليها. وبعض الفقهاء قصر الأثر على الأحاديث الموقوفة. ويقال: أثرت الحديث، بمعنى: رويته، ويسمى المحدث "أثرياً" نسبةً للأثر، وانتسب لذلك جماعة، وحسّن الانتساب إليه ممن يصنّف في فنونه، كقول العراقي في ألفيته: عبد الرحيم بن الحسين الأثري⁽³⁰⁾.

⁽³⁰⁾ جاء في نسخة (ع): المعنى.

⁽³¹⁾ جاء في نسخة (ز): البيت.

⁽²⁷⁾ جاء في نسخة (ع): الخطايا.

⁽²⁸⁾ جاء في نسخة (ز): أقاسها.

⁽²⁹⁾ جملة (الموقوف فيه قليل) ساقطة من (ع).

جمع الأمور الثلاثة كان فقيهاً محدثاً كاملاً، ومن انفرد باثنين منها كان دونه، وإن كان⁽³⁶⁾ لا بد من الاقتصار على اثنين فليكن الأول والثاني. وهل يسمى محدثاً أو لا؟ فيه تردّد.

وأما من اقتصر على الثاني والثالث فهو محدثٌ صرفٌ، لا حظ له في اسم الفقه، كما أنّ من انفرد بالأول لا حظ له في اسم المحدث كما ذكرنا. انتهى ملخّصاً.

وقد سئل الحافظ ابن حجر عن رجلٍ اشتغل بعلم الحديث، وقرأ فيه على أهل فنّه أصلاً من أصوله، وحلّه، وبحثه، وفهمه، ودارس أهله، فهل يقوم له ذلك مقام علوِّ السند؟ وهل تترجّح مروياته على من علا سنده؟ وأيهما الأولى بالأخذ عنه؟

فأجاب لا يكون حافظاً ولا محدثاً في الاصطلاح إلا من عرف الأمرين ومارس الفنين، وأما من اقتصر على أحدهما، كمن اقتصر⁽³⁷⁾ على المرويات ومارس القراءة والسّماع، ورحل في ذلك للقاء الشيوخ، وحصل من ذلك ما يُطلق عليه اسم الاستكثار من ذلك عرفاً، وأهمل مع ذلك معرفة الاصطلاح، بحيث لا يصلح أن يدرسه ويفيده، فهذا يقال فيه مسند وراوي، وقد يُطلق عليه اسم محدثٍ، لكن بالنسبة لمن جمع الأمرين إنّما يُقال له مجازاً. وإن اقتصر على معرفة الاصطلاح المتعلّق بالأصناف؛ حتّى فهمه وصلح أن يدرسه ويفيده، فهذا يقال له: عالم بعلم الحديث، ولا يُسمى محدثاً أصلاً. ولا يترجّح ما عنده من رواية على رواية الأول إذا كان أعلى سنداً؛ إلا إن حصلت السّلامة منه غالباً من الخطأ في الإعراب. وأما الخطأ في أسماء الرواة؛ فلا يأمن منه غالباً إلا من أكثر القراءة والسّماع، ومارس ذلك، وأكثر منه، وإلا فهو شيء لا يدخله القياس فيقابل خطأ هذا في الأسماء بخطأ هذا في الكلمات، إن اتّفق وقوع ذلك من كلّ منهما، ويبقى للراوي علوُّ الرواية، فيقدّم بها.

وأما من جمع الأمرين: فهو الكامل، وأقل ما يكفي من يريد قراءة الحديث أن يعرف من العربية أن لا يلحن ويمارس أسماء الرجال؛ بحيث يأمن من النّصحيف فيه، وتكون له ملكة على قراءة الخطوط ولو تتوّعت. ومن قصر في واحدة من الثلاثة أثر فيه تأثيراً ظاهراً، ومن زاد بحيث كان له معرفة بشيء من معاني الحديث كان أرفع درجةً. انتهى⁽²⁵⁾.

ثم إن الوصف بالحافظ، كما قاله الخطيب رحمه الله، عند الإطلاق ينصرف إلى أهل الحديث خاصّة، وهو سمّة لهم لا يتعداهم، ولا يوصف بها أحدٌ سواهم، لأنّ الراوي يقول: حدّثنا فلان الحافظ، فيحسن منه إطلاق ذلك؛ إذ كان مستعملاً عندهم؛ يوصف به علماء

الحديث حفظاً وروايةً، المتقرّن لأنواعه ومعرفة روايته، درايةً المُدرِك للعَلِّ السّالم في الغالب من الخلل.

وأما قول أبي بكر بن أبي شيبة: من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاءً لم يُعدّ صاحب حديث⁽²²⁾.

فذاك عند المتقدّمين بحسب أزمنتهم. لكن قال الزّهرى: لا يولد الحافظ إلا كلّ أربعين سنةً. وقال الحافظ ابن حجر: للأئمة شروط إذا اجتمعت في الراوي سمي حافظاً وهي:

- 1- الشهرة بالطلب.
- 2- والأخذ من أفواه الرجال لا من الصّحف.
- 3- والمعرفة بطبقة الرواة ومراتبهم.
- 4- والمعرفة بالتحريح والتعديل⁽³²⁾.
- 5- وتمييز الصّحيح من السّقيم حتّى يكون ما يستحضره من ذلك أكثر مما لا يستحضره، مع استحضاره لكثير من المتون.

وقال الحافظ أبو شامة ما ملخّصه: علوم الحديث الآن ثلاثة:

أشرفها حفظ متونه، ومعرفة غريبها وفقهها.

والثاني: حفظ أسانيدها، ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وهذا كافٍ منهُما⁽³³⁾، وقد كُفّيهِ المشتغل بالعلم بما صُنّف وأُلف فيه من الكتب.

والثالث: جمعه، وكتابته وسّماعه، وطريقه، وطلب العلوِّ فيه، والرّحلة إلى البلدان. ثمّ ذمّ المشتغل⁽³⁴⁾ بهذا دون غيره⁽²⁶⁾.

لكن قد نظر الحافظ ابن حجر في كلام أبي شامة: بأنّ قوله (وهذا قد كُفّيهِ المشتغل بالعلم بما صُنّف فيه) قد أنكره أبو جعفر بن الزّبير وغيره، ويُقال عليه: إنّ كان التّصنيف في الفنّ يوجب الاتّكال على ذلك وعدم الاشتغال به فالقول كذلك في الفنّ الأول، فإن فقه الحديث وغريبه لا يُحصى كم مصنّف فيه؟ بل هي أكثر من التّصنيف في تمييز الرجال والصّحيح من السّقيم، فإن كان الاشتغال بالأول مُهماً فالاشتغال بالثاني أهمُّ؛ لأنّه المرقاة إلى الأول، فمن أخلّ به خلط السّقيم بالصّحيح والمعدّل بالجريح وهو لا يشعر. فالحق: أنّ كلّاً منهما مهمٌّ في علم الحديث، ولا شك أن من جمعهما حاز القُدْح المُعلّى مع قصور فيه إن أخلّ بالثالث، ومن أخلّ بالأول والثاني فلا حظ له في اسم الحفّاظ، ومن أحرز الأول وأخلّ بالثاني كان بعيداً من اسم المحدث عرفاً، ومن أحرز الثاني وأخلّ بالأول لم يبعد عنه اسم المحدث ولكن فيه نقص بالنسبة للأول، وبقي الكلام في الفنّ الثالث؛ وهو السّماع وما ذُكر معه: ولا شك أنّ من جمعه مع الفنين الأولين كان أوفر سهماً، وأحظّ قسماً، ومن اقتصر عليه كان أخس⁽³⁵⁾ حظّاً وأبعد حفظاً. فمن

(35) جاء في نسخة (ع): أخسر.

(36) كلمة (كان) ساقطة من (ز).

(37) كلمة (اقتصر) ساقطة من (ز).

(32) جملة (لا من الصّحف والمعرفة بطبقة الرواة ومراتبهم والمعرفة بالتحريح

والتعديل) ساقطة من (ز).

(33) جاء في نسخة (ز): كفيته.

(34) جاء في نسخة (ز): الشغل.

على الحفظ والصَّبْط في القلوب والخواطر، غير ملتفتين لكتاب، وذلك لسرعة حفظهم وسيلان أذهانهم.

فلما انتشر الإسلام، وأسست الأمصار، وتفرقت الصحابة في الأقطار، وكثرت الفتوحات، ومات معظم الصحابة، وتفرقت أصحابهم وأتباعهم، وقلَّ الصَّبْط، واتسع الخرق، وكاد الباطل أن يلتبس بالحق، احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة، فكان أول من أمر بتدوين الحديث النبوي وجمعه بالكتابة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه خوف اندراره. وكان أول من جمع في ذلك الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي غرابة وغيرهما، وكانوا يصيِّفون كلَّ بابٍ على جدِّه (7)، إلى أن انتهى الأمر إلى كبار الطبقة الثالثة كالإمام مالك بن أنس، فصنَّف "الموطأ" بالمدينة، وعبد الملك بن جريج بمكة، وعبد الرحمن الأوزاعي بالشَّام، وسفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن سلمة ومالك بن دينار بالبصرة. ثم تلاهم كثير من الأئمة في التصنيف، كلٌّ على حسب ما سنَّح له وانتهى إليه علمه، فمنهم من رتب على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي بكر بن أبي شيبة وغيرهم، ومنهم من رتب على العِلل بأن يجمع في كلِّ متن طُرُقَه واختلاف الرُواة فيه، بحيث يتضح إرسال ما يكون متصلاً أو وقف ما يكون مرفوعاً، أو غير ذلك ومنهم من رتب على الأبواب الفقهية وغيرها، ونوعه أنواعاً، وجمع ما ورد في كلِّ نوع وكلِّ حكم إثباتاً ونفيًا، في باب فباب بحيث يتميز ما يدخل في الصوم مثلاً عما يتعلَّق بالصلاة. وأهل هذه الطريقة: منهم من يقيِّد بالصحيح كالشَّيخين وغيرهما، ومنهم من لم يقيِّد بذلك كباقي الكتب البتَّة، فجزاهم الله عن سعيهم الحميد أحسن ما جرى أختيار ملَّةٍ وعلماء أمة.

وكان أول من صنَّف في الصحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، أسكننا الله تعالى معه في بحبوحة جنَّاته بفضل السَّاري. والسَّبب في تصنيفه ذلك ما روي عنه قال: كنَّا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصراً لصحيح سنة النبي صلى الله عليه وسلم، قال: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع "الجامع الصحيح". وعنه أيضًا قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أدبُّ عنه. فسألت بعض المعزيين فقال لي: أنت تدبُّ عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج "الجامع الصحيح" قال: وألفته في ست عشرة سنة. وقال: صنفت كتابي "الجامع" في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصلَّيت ركعتين، وتبيَّنت صحته. قال الحافظ ابن حجر: والجمع بين هذا وبين ما روي أنَّه كان يُصنِّفه في البلاد، أنه ابتداءً تصنيفه وترتيب أبوابه في المسجد

أهل النُّقل ونقَّادهم. ولا يقول القارئ: لئنني فلان الحافظ. ولا النُّحوي: علمني فلان الحافظ. فهي أعلى صفات المحدثين وأسمى [درجات⁽³⁸⁾] الناقلين، من وُجدت فيه قُبِلت أقاويله؛ وسلِّم له تصحيح الحديث وتعليقه. غير أنَّ [المتحقِّقين⁽³⁹⁾] بها يقُلُّ معدودهم، ويعزُّر، بل يتعدَّر وجودهم. قال الحافظ السُّيوطي في "الخصائص الصغرى": واخْتَصُّوا -يعني المحدثين- بالتلقب بالحفاظ وأمرء المؤمنين من بين سائر العلماء⁽²⁶⁾. وقال ابن السَّمعاني: إنَّ الحافظ لقبٌ لجماعة [من أئمة⁽⁴⁰⁾] الحديث، لحفظهم له، ومعرفتهم إيَّاه، ودَيْهَم عنه، [فيهم⁽⁴¹⁾] شهرة. والحفظ: إمَّا السَّرْدُ مع المعرفة والإتقان، أو المعرفة والإتقان مع الاستحضار من الكتب.

والناس يتفاوتون في الحفظ، وكم من حافظٍ وغيره أحفظ منه؟ وقال عبد المؤمن بن خلف النُّسفي: سألت أبا علي صالح بن محمد، قلت: يحيى بن معين هل يحفظ؟ قال: لا، إنَّما عنده معرفة. قلت: فعلي ابن المدني كان يحفظ؟ قال: نعم، ويعرف⁽²¹⁾. وقال ابن مهدي: الحفظ: الإتقان.

قال أبو زُرعة: الإتقان أكثر من حفظ السرد. وقال إسحاق بن راهويه: كأني أنظر إلى مائة ألف حديث في كتبي، وثلاثين ألفاً أسرُدُها⁽²⁶⁾. وفي رواية: وأحفظ سبعين ألف حديث عن ظهر قلب، وأحفظ أربعة آلاف حديث مزورة. فقيل له: ما معنى حفظ المزورة؟ قال: إذا مرَّ بي منها حديث في الأحاديث الصحيحة فليته منها [فلياً⁽⁴²⁾].

وسئل أبو زُرعة: عن رجل حلف بالطلاق أنَّ أبا زُرعه يحفظ مائتي ألف حديث: هل حنث؟ قال: لا. ثم قال: إنني أحفظ مائة ألف حديث. وقال: كما يحفظ الإنسان سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وفي المذاكرة ثلاثمائة ألف حديث. وقال أبو زُرعة: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث. قيل له: ما يدريك؟ قال: ذاكرته؛ فأخذت عليه الأبواب. وقال البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح⁽²⁰⁾. إلى غير ذلك ممَّا نُقل من سعة حفظ السلف رضي الله عنهم، وما ذاك إلاَّ أنه لم يزل الحديث النبوي والإسلام غصَّ طري، والذين محكم الأساس قوي، وأشرف العلوم وأجلها لدى الصحابة والتابعين وأتباعهم خلفاً بعد سلف، لا يشرف بينهم أحدٌ -بعد حفظ التنزيل- إلاَّ بقدر ما يحفظ منه، ولا يعظم في النفوس إلاَّ بحسب ما يسمع من الحديث عنه. فتوقرت الرغبات فيه، وانهمكت الهمم على تعلمه، حتَّى رحلوا المراحل ذوات العَدَد، وأفتوا الأموال والعُدَد، وقطعوا الغيافي في طلبه، وجابوا البلاد شرقاً وغرباً بسببه. وكان اعتمادهم أولاً

(38) جاء في نسخة (ع): سمات.

(39) جاء في نسخة (ز): المستحقين.

(40) جملة (من أئمة) ساقطة من (ز).

(41) كلمة (فيهم) ساقطة من (ز).

(42) كلمة (فلياً) ساقطة من (ز).

يطول يَكُرُّه. قال الأول: أخبرني جماعة من الشيوخ، منهم أمير المؤمنين في الحديث، المشهور فضله في القديم والحديث أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن حَجَر، قال: أخبرنا به جماعة، منهم الشيخ أبو إسحاق التنوخي⁽⁶⁾: أخبرنا أبو العباس أحمد الحجار⁽⁶⁾: أخبرنا أبو عبد الله الزبيدي⁽²¹⁾: أخبرنا أبو الوقت عبد الأول السجزي⁽²¹⁾: أخبرنا أبو الحسن الداودي⁽²¹⁾: أخبرنا أبو محمد السرخسي⁽²¹⁾: أخبرنا محمد بن يوسف الفريزي: أخبرنا الإمام الحافظ الجهيد أبو عبد الله بن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن يزيد بن البخاري الجعفي تغمد الله بالرحمة والرضوان وبؤاه أعلى الجنان.

وُلد سنة أربع وتسعين ومائة، وأبوه إسماعيل كان من خيار الناس، وأمه كانت مجابة الدعوة، فذهب بصره وهو صغير فرأت أمه الخليل صلى الله عليه وسلم، فقال: يا هذه، قد ردَّ الله بصر ابنك بكثرة دعائك. فأصبح بصيراً وألهم حفظ الحديث في صغره وهو ابن عشر سنين أو أقل. ثم حجَّ به أخوه، فرجع أخوه، وأقام هو بمكة لطلب العلم وسنة ثمانين سنة، ورحل رحلات واسعة في طلب العلم. وكتب عن شيوخ كثيرة، قال: كتبت عن ألف وثمانين رجلاً، ليس فيهم إلا صاحب حديث. وكان إماماً جليلاً، شهد له الأئمة بالتقدم، وأخذوا عنه، كالإمام مسلم صاحب الصحيح، وكان كلما دخل عليه يسلم ويقول: دعني أقبل رجلك يا طبيب الحديث في عِلَّه، ويا أستاذ الأستاديين، ويا سيد المحديثين⁽¹⁹⁾. وكالإمام الترمذي صاحب "السُنن"، وقال: لم أر مثله. وجعله الله زين هذه الأمة، وكان قليل الكلام لا يطمع فيما عند الناس، ولا يشتغل بأموالهم، ومن شعره:

اغتنم في الفراغ فضل ركوع فغسى أن يكون موثك بغتة
كم صحيح رأيت من غير سقم ذهب نفسه الصحيحة قلته⁽⁶⁾
ودخل بغداد مراراً، وامتنحه أهلها، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث، فقبلوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ورفعوها لعشرة أنفس، لكل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس يلقون ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة من الغبراء من أهل خراسان وغيرها، ومن البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب رجل من العشرة، يسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال له البخاري: لا أعرفه. وهكذا إلى أن انتهى وصار الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: فهم الرجل ومن كان غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز، إلى إن انتهى العشرة، فلما علم البخاري بأنهم انتهوا التفت إلى الأول منهم، فقال: أمّا حديثك الأول، فهو كذا والثاني: كذا، إلى آخر الكل، فردَّ كل متن إلى إسناده. فأقرَّ الناس له بالحفظ. والعجب ليس من رده، بل العجب من حفظه الخطأ على ترتيبه⁽²¹⁾.

الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث وبعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلُّ عليه قوله: (أنه أقام فيه ست عشرة سنة)، فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها⁽⁶⁾. وقد روى: أنه حوّل تراجم جامع بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين. ولا ينافي هذا ما تقدّم، لأنّه يحمل على أنّه في الأول كتبه في المسودة، وهنا حوّل من المسودة إلى المبيضة، وبسبب ذلك حيرت⁽⁴³⁾ تراجمه الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار.

وقال الفريزي: قال محمد بن إسماعيل: ما وضعت في "الصحيح" حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك، وصلّيت ركعتين، وأرجو أن يبارك الله تعالى في هذه المصنّفات. ورأى الفريزي النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، فقال له: أين تريد؟ قلت: أريد محمد بن إسماعيل، قال: أقرئه مني السلام. ورأى محمد بن حاتم الوراق البخاري والنبي صلى الله عليه وسلم في المنام، والبخاري خلفه يمشي، فكلموا رفع النبي صلى الله عليه وسلم قدمه، وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع. وقال أبو زيد المزوي: كنت نائماً بين الركن والمقام، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم، فقال لي: يا أبا زيد، إلى متى تدرّس كتاب الشافعي ولا تدرّس كتابي؟ فقلت: يا رسول الله ما كتابك؟ قال: جامع محمد بن إسماعيل⁽²¹⁾. وقال الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي جَمْرَة: قال لي من لقيته من العارفين عمّن لقيه من السادة المقرّ لهم بالفضل: إن صحيح البخاري ما قرئ في شدة إلا فرجت، ولا ركب به في مركب ففرقت. قال: وكان مجاب الدعوة وقد دعا لقرائه رحمه الله. وقال الحافظ عماد الدين بن كثير: وكتاب البخاري الصحيح يُستسقى بقرائه الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام⁽¹⁰⁾.

وقد كان الفقير ولله الحمد ممن انتفع بهذا الجامع، وهمعت [عليه⁽⁴⁴⁾] ببركته الهوامع، وأخذته رواية ودياية عن جماعة من الأئمة وأخبار الأمة، من أجلهم: شيخنا شيخ مشايخ الإسلام خاتمة العلماء الأعلام، ملحق الأحماد بالأجداد، والمُقرّد في زمنه بعلو الإسناد، حامل لواء المذهب المطليبي على كاهله، والراقم له في مصنّفات النافعة الشهيرة بأنامله، زين الملة والدين وعمدة المحققين أبو يحيى زكرياً الأنصاري الشافعي تغمد الله برحمته، وأسكنه فسيح جنّته، وشيخنا الشيخ الإمام العالم العلامة الهمام، وعمدة المعترين، ونخبة العلماء العاملين: أبو السعود أحمد شهاب الدين بن الشيخ الإمام العلامة القدوة عزّ الدين رحمه الله تعالى رحمة واسعة⁽³²⁾ قراءة عليهما لجميعه مفترقين، وثانیهما مُسبِك لأصله بيده حال القراءة تحرياً للضبط والبراعة. ولتقتصر على سوق سند الأول على سبيل الاختصار، وأمّا الثاني فإنه سمع جميع الصحيح على المشايخ المجتمعين بالظاهرية القديمة بين القصرين، وهم نحو من أربعين نفساً، وسندهم نحو كراس

(44) كلمة (عليه) ساقطة من (ع).

(43) جاء في (ز): جبرت.

والفضائل والإخبار عن الأمور الماضية والآتية، وغير ذلك من الآداب والرفائق. ومن قوله: "الصحيح" أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده، وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره، فقد أجيب عنها، وقد صح عنه أنه قال: (ما أدخلت في كتابي "الجامع" إلا ما صح). ومن قوله: "المُسند" أن مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث التي اتصل إسنادها ببعض الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كانت من قوله أم فعله أم تقريره، وإن وقع في الكتاب غير ذلك، فإنما وقع تبعاً وعرضاً، لا أصلاً مقصوداً.

وأما ما عُرف بالاستقراء من تصرفه، فإنه يخرج الحديث الذي اتصل إسناده، وكان كلٌّ من رواته عدلاً، موصوفاً بالصُّبُط، فإن قصّر احتاج إلى ما يجبر ذلك التَّصْصِير، وخلا عن أن يكون معلولاً أي: فيه علة خفية قاذبة. أو شاذاً أي: خالف رواية من هو أكثر عدداً منه، أو أشدَّ ضبطاً مخالفةً تستلزم التَّنَافِي، ويتعدَّر معها الجمع الذي لا يكون متعسفاً.

والإتصال عندهم: أن يعبر كلٌّ من الرواة في روايته عن شيخه بصيغة صريحة في السَّماع منه، كسمعت وحدثني وأخبرني، أو ظاهرة فيه ك(عن)، أو (إن فلاناً قال)، وهذا الثاني في غير المُدْلِيس التَّحَقُّق، أمَّا هو فلا يقبل منه إلا المرتبة الأولى. وشرط حمل الثاني على السَّماع عند البخاري أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من حدث عنه، ولو مرةً واحدةً. وعُرف من تصرفه في الرجال الذين يخرج لهم: أنه ينتقي أكثرهم صحةً لشيخه، وأعرفهم بحديثه، وإن أخرج من حديث من لا يكون بهذه الصِّفة، فإنما يخرج له في المتابعات، أو حيث تقوم قرينة بأن ذلك ممَّا ضبطه هذا الراوي. فبمجموع ذلك وصف الأئمة كتابه قديماً وحديثاً، بأنه أصحُّ الكتب المصنَّفة في الحديث، وهو أول من صنَّف في الصحيح، وتلاه الإمام مسلم، فصنَّف كتابه الصحيح، مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه كما تقدَّم، لكنَّه يشاركه في كثير من شيوخه، وكتابهما أصحُّ الكتب المصنَّفة. وأمَّا ما روي عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه، أنه قال: (ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك)، وفي رواية عنه: (ما بعد كتاب الله أصحُّ من كتاب مالك)، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم.

ثم إن كتاب البخاري أصحُّ الكتابين صحيحاً، وأكثرهما فوائد. وأمَّا ما روي عن أبي علي النيسابوري أنه قال: (ما تحت أديم السماء أصحُّ من كتاب مسلم). فإن كان أراد باعتبار أنه لم يمازجه غير الصحيح، فإنه من بعد الخطبة لم يذكر إلا الحديث مسروداً غير ممزوج بمثل ما في البخاري فلا بأس به، لكن لا يلزم أن كتاب مسلم أرجح ممَّا يرجع إلى نفس الصحيح.

ولمَّا رجع من بغداد إلى بخارى تلقاه أهلها في محفل عظيم، ومقدم كريم، وبقي مدةً يحدثهم في المسجد، فأرسل إليه أمير البلد يتلطَّف به، ويسأله أن يأتيه بالصحيح والتَّاريخ ويحدثه وأولاده بهما في قصره، فامتنع من ذلك، وقال: أنا لا أذِلُّ العلم ولا أحمله إلى أبواب النَّاس. فحصلت وحشة بينهما، فأمره الأمير بالخروج من البلد فيقال: إن البخاري دعا عليه، فلم يأت شهر حتى نُكِّل به، وحُيس إلى أن مات. ولمَّا خرج من بخارى كتب إليه أهل سمرقند أن يأتيهم، فسار إليهم، فلما كان بقرية خزئتك بلغه أن أهلها وقع بينهم فتنة بسببه، فضرج ليلة، فدعا ربَّه بعد فراغه من الصَّلَاة: اللهم قد ضاقت علي الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك، فمات.

فإن قلت: كيف استجاز الدعاء بالموت، وقد خرَّج في صحيحه: (لا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ الْمَوْتَ لَضُرِّ نَزَلَ بِهِ). قلت: نصوا بأن المراد بالضُّر هو الدُّنْيُو، وأمَّا إذا نزل ضُرٌّ ديني فإنه يجوز تمنييه خوفاً من تطرُّق الخلل في الدين. ولمَّا دُفن فاح من قبره رائحة الغالية أطيب من المسك، وظهر طيور⁽⁴⁵⁾ بيض في السماء مستطيلةً حذاء القبر، فصار النَّاس يأخذون من تراب القبر، حتَّى ظهرت الحفرة للنَّاس، ولم يكن يُقدَّر على ردهم بالحرس، فُنُصِب على القبر حُشْبٌ فصاروا يأخذون ما حواليه من التُّراب والحصىات، ودام الرِّيح أياماً، حتَّى تواتر عن جميع أهل تلك النَّاحية.

وقال الكرمانئي: "وأمثال هذه الكرامات لا تُستعظَّم بالنسبة إلى أمثال هؤلاء العُباد⁽³⁷⁾". رفع الله ذكره الشَّريف، وقد فعل، وجعل له لسان صدقٍ في الآخرين، وقد جعل. وكانت وفاته سنة ست وخمسين ومائتين، وله من العمر اثنتان وستون سنة إلا ثلاثة عشر يوماً. وأمَّا عدد أحاديث "الجامع الصحيح" فجميع أحاديثه بالمكِّر، سوى المعلقات والمتابعات، على ما حرَّره الحافظ ابن حجر، سبعة آلاف بالموحَّدة بعد السِّين وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثاً. وأمَّا التَّعَالِيق: فجملتها ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً بما فيها من المكِّر.

وأما المتابعات: فجملة ما فيه، على اختلاف الروايات ثلاثمائة وأربعة وأربعون حديثاً، فجملة ما في الكتاب "الجامع الصحيح" على هذا بالمكِّر: تسعة آلاف واثان وثمانون حديثاً، وهذه العدة خارجة عن الموقوفات على الصحابة، والمقطوعات عن التابعين.

وأما شرط البخاري: فلم يوجد عنه تصريح بشرط معيَّن، وإنما أخذوا ذلك من تسميته الكتاب والاستقراء من تصرفه.

فأمَّا أولاً: فإنه سمَّاه "الجامع الصحيح المُسند المُختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَّته وأيامه". فعلم من قوله: "الجامع" أنه لم يخصه بصنف دون صنف، ولهذا أورد فيه الأحكام

(45) جاء في نسخة (ز): صور.

لا خلاف بين علماء الأخبار في ذلك، وصحَّ عن البخاريَّ أنه طلب الحديث شابًا، ولكن بعد أن جاوز العشر. وأما رحلته فكان أول ما رحل سنة عشرين ومائتين، ودخل مصر بعد ذلك، وقد أدرك جمعًا كثيرًا من أصحاب الشافعيِّ، لكن لم يخرج عنهم في الصحيح شيئًا، لأنَّ كبار شيوخ الشافعيِّ الذين أدركهم في مرتبة شيوخ البخاري، وعلوَّ الإسناد قُربة إلى الله ورسوله، مع أنَّه نقل عنه في صحيحه في موضعين:

- أحدهما في الزكاة عقب قوله: (باب: في الركاز الخمس). فقال: (وقال مالك وابن إدريس: الركاز دفين جاهليَّة، في قليله وكثيره الزكاة، وليس المعدن بركاز⁽³¹⁾).

- وثانيهما في (باب: تفسير الغرايا) من (البيوع) فقال: وقال ابن إدريس: العريَّة لا تكون إلا بالكيل من الثمر، يدا بيد، لا تكون إلا بالجراف. قال البخاريُّ: وممَّا يقيِّيه قول سهل بن أبي حنمة⁽³⁸⁾: (بالأوسق المؤسَّقة⁽³¹⁾).

قال الحافظ ابن حجر: أخطأ من زعم أنَّه أراد بذلك عبد الله بن إدريس الأودي، فإنَّ هاتين المسألتين منصوبتان للشافعي في كتبه بلفظهما⁽⁶⁾. وقد أدرك الإمام البخاريُّ الإمام أحمد بن حنبل، ولقيه، وسمع منه، ولكنَّه لم يُكثر عنه، ولا طالت مجالسته له، لأنَّه في ابتداء الأمر كان بعض من أخذ عنهم أحمد أحياء فأدركهم البخاريُّ وأخذ عنهم، وفي ثاني الحال أخذ عنه، وفي الآخر كان أحمد قد قطع التحدث، وقد احتاج البخاريُّ إلى حديث عند أحمد ولم يكن عنده عنه، فحدَّث به عن واحد عن أحمد، وهو قبيل "تفسير القرآن" من صحيحه⁽¹⁴⁾، وروي عن أحمد بن حنبل في "صحيحه" بغير واسطة في كتاب النكاح⁽¹⁴⁾. قاله الحافظ ابن حجر في بعض الأجوبة. وقال الحافظ: المذكور في كتابه يعني -البخاريُّ- "الجامع" يشهد له بالتقدُّم في استنباط المسائل الدقيقة، وبالاطِّلاع على اللُّغة والتوسُّع في ذلك، بإتقان العربيَّة والصِّرف، وبما يعجز عنه الواصف من معرفة الفنِّ، ومن تأمل اختياراته الفقهيَّة في جامع علم أنَّه كان مجتهدًا، وإن كان كثيرَ الموافقة للشافعيِّ، وقد استشهد بقوله في موضعين من كتابه. وساق ما تقدَّم⁽²⁵⁾.

مهمتان تقدِّمهما قبل الشُّروع في المقصود: إحداهما: المدارس الموقوفة على درس الحديث أو المشروط فيها دُرُس الحديث، ولا يعلم مراد الواقف فيها: هل يُدرَس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح، كمختصر ابن الصِّلاح ونحوه كألفيَّة العراقيِّ وشروحها؟، أو يقرأ متن الحديث كالبخاريِّ ومسلم ونحوهما، ويُتكلَّم على ما في الحديث من فقه، وغريب، ولغة، ومشكلٍ واختلاف، كما هو عرف النَّاس الآن؟ وسأل شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقيِّ عن ذلك فأجاب: جرت العادة في هذه الأعصار بالجمع في الأمرين، بحسب ما يقرأ فيها من الحديث، والظَّاهر اتِّباع شروط الواقفين، فإنهم مختلفون في الشُّروط، وكذا اصطلاح أهل كلِّ

وإن كان المراد: أنَّه أصحُّ صحيحًا، فهو مردود، والصَّواب ترجيح البخاريِّ، لكن قال الحافظ ابن حجر: لم يصرح أبو عليٍّ ولا غيره بأنَّ كتاب مسلم أصحُّ من كتاب البخاريِّ، بل المنقول هو الذي قدَّمناه، ولا يلزم منه الأفضليَّة، غايته المساواة، لكنَّ الظَّاهر أنَّه أراد الاحتمال الثَّاني. وأكثر ما فُضِّل به كتاب مسلم عليه بأنَّه يجمع المتون في موضع واحد، ولا يفرِّقها في الأبواب، ويسوقها تامَّة، ولا يقطعها في التَّراجم، ويحافظ على الإتيان بالفاظها، ولا يروي بالمعنى، ويُفردا ولا يخلط معها شيئًا من أقوال الصَّحابة ومن بعدهم. وأمَّا البخاريُّ فإنَّه يفرِّقها في الأبواب اللاتئة بها، فأعادته للأحاديث وتقطيعها ممَّا يدلُّ على فضله وفقهه وكثر حديثه، فإنَّه يستخرج من الحديث الواحد المعاني الكثيرة.

وقال النَّوويُّ: ليس مقصود البخاريِّ بـ"الجامع الصحيح" الإقتصار على الحديث، وتكثير الطُّرق والمتون، بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال للأبواب التي أَرادها من الأصول والفروع والرُّدِّ وغيرها من الفنون. انتهى⁽⁶⁾. وقُلَّ ما يورد البخاريُّ في كتابه حديثًا في موضعين بإسناد واحد بلفظ واحد، وإنَّما يكرِّرها على طريقتيه، وهو أن كثيرًا من الأحاديث تشتمل على عدَّة أحكام، فيحتاج أن يذكر في كلِّ باب يليق به حكم من ذلك الحديث بعينه، فإن ساقه بتمامه إسنادًا ومتنًا طال. وإنَّ أهمله فلا يليق به، فتصرَّف فيه بوجوه من التَّصرُّف، وهو أن ينظر الإسناد إلى غاية من يدور عليه الحديث من الرُّواة أي: يفرد بروايته. فيخرجه في بابٍ عن راوٍ يرويه عن ذلك المنفرد في بابٍ آخر عن راوٍ آخر عن ذلك المنفرد وهلمَّ جرًّا. فإن كثرت الأحكام عن عدد الرُّواة عدل عن سياقه تامَّ الإسناد إلى اختصاره مغلَّفًا، وهذه إحدى النُّكت في تعليقه ما وصله في موضعٍ آخر. وإن ضاق مخرجه، كأن يكون فردًا مطلقًا، تصرَّف حينئذٍ في المتن، فيسوقه تارة تامًا وتارة مختصرًا. ثمَّ إنَّه حال تصنيفه كأنه بسط التَّراجم والأحاديث، فجعل لكلِّ ترجمة حديثًا يلائمها، ويثبت تراجم لم يجد في الحالة الرَّاهنة ما يلائمها، فأخلاها عن الحديث، ويثبت عليه أحاديث لم يتَّضح له ما يرتضيه في التَّرجمة عنها، فجعل لها أبوابًا بلا تراجم، فيوجد فيه أحيانًا باب مترجم وليس فيه سوى آيةٍ أو كلامٍ لصحابيٍّ أو تابعيٍّ، وأحيانًا باب غير مترجم وقد ساق فيه حديثًا أو أكثر. نقل ذلك أبو ذرِّ الهرويُّ عن المُستمليِّ، وأشار إلى أنَّ بعض من نقل الكتاب بعد موت مصنِّفه ربَّما ضمَّ بابًا مترجمًا إلى حديث غير مترجم، وأخلَّى البياض الذي بينهما، فيظن بعض الناس أنَّ هذا الحديث يتعلَّق بالترجمة التي قبله، فيتحمَّل لها وجهًا من المحامل المتكلفة ولا تعلق له به ألبتَّة. وأمَّا كون البخاريِّ لم يرو في صحيحه عن إمامنا الشافعي رضي الله عنه، فلا رنَّ الشافعيِّ لم يتَّسع له الوقت في طلب الحديث بتحصيل الغرائب والطُّرق، وإنَّما كانت همُّه تحصيل أحاديث الأحكام، وأعلام لقيه مالك بن أنس ومن في طبقتَه، وكانت وفاة الشافعيِّ سنة أربع ومائتين

بلد، فإنَّ أهل الشام يلقون دروس الحديث كالسَّماع، ويتكلم المدرِّس في بعض الأوقات، بخلاف المصريِّين. والله أعلم. انتهى والحاصل: أنَّه يُرَاعِي في ذلك شرط الواقف، فإنَّ لم يكن، فِرَاعِي العُرْف المُطَرَّد لأهل البلد، لكن قال الحافظ الجلال الشُّيوطي رحمه الله: إنَّ شرط المدرسة الشُّيخونيَّة، يعني في درس الحديث، كما رأيته في شرط واقفها: ما هو عُرْف النَّاس الآن من قراءة متن الحديث، ويتكلم عليه كما تقدم. فلذا شرعنا في قراءة "صحيح البخاري" لتقدُّمه على غيره بسبب ما ذكرناه آنفاً وغيره، ونتكلم إن شاء الله تعالى على ما يتعلَّق به، بحسب الذَّهن الفاتر، والاستحضار القاصر، لكن نسأل الله تيسير ذلك، والسَّداد فيما هناك. ثانيهما: في بعض آداب تتعلَّق بالمحدِّث والقارئ والمجلس، منها: أنَّه ينبغي للمحدِّث وكذا للقارئ تصحيح النِّيَّة، وإخلاصها لله تعالى فإنَّما الأعمال بالنيَّات⁽⁴⁶⁾، ويحرص على نشر الحديث، ويستحبُّ للمحدِّث أن يستعمل عند إرادة التحديث ما رُوِيَّه عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه، أنَّه كان إذا أراد إن يحدِّث، توضَّأ وسرَّح لحيته، وجلس على صدر فراشه، وتمكَّن في جلوسه بوقارٍ وهيبه، وحَدَّث. فقيل له في ذلك فقال: أحبُّ أن أعظِّم حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وروى: أنَّه كان يتبخَّر ويتطيَّب، فإذا رفع أحدَّ صوته، زبره وقال: قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْق صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾ [الحجرات:2]، فمن رفع صوته عند حديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فكأنَّما رفع صوته فوق صوته. بل قالوا: يندب أن يغتسل كاغتسال الجنابة، ويتسوَّك، ويقصُّ أظفاره ويلبس أحسن ثيابه، ويجلس على فراشٍ يَخُصُّه كما تقدَّم أو على منبر. قالوا: من خصائص الحديث أن يقرأ على مكان عالٍ، وأن يجعل كتبه على كرسيٍّ كالصحف، ويستحبُّ أن يُقْبَلَ على من يحدِّثه، وأن لا يقوم المحدِّث ولا القارئ لأحدٍ في التَّحديث إكراماً للحديث. ويستحبُّ أن يبرِّئ الحديث، ولا يسرُّه سرِّداً يمنع السَّماع من إدراك بعضه، ويفتح المجلس ويختمه بالحمد والصَّلَاة والسَّلَام على رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ودعاء يليق بالحال. ويستحبُّ أن يقرأ قارئٌ حسنُ الصَّوت شيئاً من القرآن في افتتاح المجلس، فقد كانت الصحابة رضي الله عنهم إذا قعدوا يتذكرون العلم، يأمرُّون رجلاً أن يقرأ سورةً، واختار الحافظ ابن حجر وشيخه الحافظ العراقيُّ أن تكون سورة الأعلى لمناسبة ﴿سُتْرُوكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى:6]، ولا يُطالُ المجلس، بل يجعل متوسطاً حدِّراً من سامة السَّماع ومَلِّه، إلا إن علم أنَّ الحاضرين لا يتبرِّمون بطوله، فقد قال الزُّهريُّ وغيره: إذا

طال المجلس كان للشَّيطان فيه نصيب⁽¹³⁾. ولنشرع في المقصود مستمدين من الله المدد في جميع المُدِّ فنقول: إنَّ البخاريَّ رحمه الله لم يفتح كتابه "الجامع" بخطبة تنبئ عن مقصوده، مفتتحاً بالحمد والصَّلَاة والسَّلَام على سيِّدنا محمد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما فعل غيره، اقتداءً بالكتاب العزيز وحديث: (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لَه فَهُوَ أَقْطَعُ). المرويُّ في "سنن ابن ماجه⁽¹¹⁾" وغيره، لأنَّه قصد هضم نفسه ومؤلفه، فأجره مجرى الرِّسالة لأهل العلم لينتفعوا به، وتأسى بكتبه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى الملوك، فإنَّها مفتحة بالبسملة دون حمدلة وغيرها. وأمَّا الحديث فليس على شرطه، وعلى سبيل التَّنَزُّل فلا يتعيَّن النُّطق والكتابة معاً، فيَحْتَمَل أنَّه فعل ذلك نُطقاً عند تأليفه اكتفاءً بكتابة البسملة، لاسيَّما وأوَّل ما نزل من القرآن ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق:1]، فطريق التَّأْسِي به الافتتاح بالبسملة والاقتصار، ويَعْبُذُه ما تقدَّم من فعله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كتبه. أو أنَّه ذكر الحمد بعد التَّسمية، كما هو دأب المصنِّفين، في مُسَوِّدته كما ذكره في بقيَّة مصنِّفاته، وإنَّما سقط من بعض الرُّواة المُبَيِّنِينَ لها، واستمرَّ الأمر على ذلك. قاله بعضهم، ورَدَّ هذا بأن قائله ما رأى تصانيف الأئمة كمالك في "الموطأ"، وأحمد في "المسند"، وأبي داود في "السنن" وغيرهم من شيوخ البخاريِّ وشيوخ شيوخه وأهل عصره، فإنَّ الأكثر منهم لم يفتح تصنيفه بخطبة فيها حمد وتشهد⁽⁴⁷⁾، ولم يزد على التَّسمية، فلا يقال في كلِّ من هؤلاء: إنَّ الرُّواة عنهم حذفوا ذلك؟ بل يُحمَل على أنَّهم حمدوا لفظاً كما تقدم، أو أنَّهم رأوا ذلك مختصاً بالخطب دون الكتب. وأمَّا من افتتح منهم كتابه بخطبة فيها حمد وتشهد، وهم قليل فلم يرَ الاختصار⁽⁴⁸⁾. وعلى كلِّ حال: فالحمد هو التَّناء والبسملة⁽⁴⁹⁾ من أبلغ التَّناء، ففيها معنى الحمد وزيادة. وممَّا يقوِّي ابتداء البخاريِّ بالبسملة قبل ذكر الوحي وكيف كان ابتداءه، ما رُوِيَّ أنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا جاءه الوحي جبريلٌ عليه السَّلَام أوَّل ما يبتدئ به⁽⁵⁰⁾ (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم)، قاله الحافظ ابن ناصر الدِّين الزَّمَشَقِي. وقد استقرَّ عمل المصنِّفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة. وكذا معظم كتب الرِّسائل، واختلف القدماء في ما إذا كان الكتاب كلُّه شِعْراً، فجاء عن الشَّعبيِّ منغ ذلك. وعن الزُّهريِّ قال: مضت السُّنة أن لا يُكتب في الشِّعر (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم). وعن سعيد بن جبير جواز ذلك، وتابعه عليه الجمهور، وقال الخطيب: هو المختار. انتهى. لكن ينبغي أن يكون محلُّه ما لم يكن هجواً في مسلم، أو تشبيهاً بأمرد معيَّن أو امرأة معيَّنة أو غير ذلك ممَّا يدعو

(47) جاء في (ع): بخطبة كما تقدم ولم يزد على التسمية.

(48) جاء في نسخة (ع): الاختصاص.

(49) جاء في نسخة (ع): الحمد.

(50) جاء في نسخة (ز): يلقي عليه.

(46) من قوله (وأما كون البخاري لم يرو) إلى (فيظن بعض الناس) تأخرت

في (ع) وقدم من قوله (ويحرص على نشرها) إلى (بالحديث الدال على مقصوده) في (ع) (وإخلاصها لله تعالى فإنَّما الأعمال بالنيَّات على أن العمل دائر مع النية ..).

للشَّرط أو الاستفهام، وكلُّ منهما له صَدْرُ الكلام، و(باب) بغير تنوين مُضافٌ إلى الجُملة من (كيف) وما بعدها، على تقدير مضاف محذوف، والتَّقدير: باب جواب كيف كان بدء الوحي. وإِنَّمَا احتيَجَ إلى هذا المضاف لأنَّ المذكور في هذا الباب هو جواب: (كيف كان بدء الوحي)، لا السُّؤال بكيف عن بدء الوحي. ثمَّ الجملة من كان ومعمولها في محلِّ جَرِّ بالإضافة، ولا تخرج كيف بذلك عن الصِدْرِيَّة، لأنَّ المراد من كون الاستفهام له الصدر أن يكون في صدر الجملة التي هو فيها، وكيف على هذا الإعراب كذلك. وما ذكر من أنَّ (باب) مضاف إلى الجملة بعده لا يُعْتَرَضُ عليه بأنَّ النحاة قالوا: لا يُضَافُ إلى الجملة إلاَّ أحدُ أشياء مخصوصة عدَّوها وهي، كما في المغني لابن هشام ثمانية أشياء، لأنَّ ما ذكره النُّحاة إِنَّمَا هو في الجملة التي لا يراد بها لفظها، وأمَّا ما أُريدَ به لفظه من الجمل فهو في حكم المُفْرَد، فتُضَيَّفُ إليه ما شئت فيما يقبل بلا حصر، كما قاله البدر النَّمَامِينِي⁽²⁶⁾. وقوله: (بُدء) بفتح الموحَّدة، وسكون الدَّال، وبالهَمْز مصدر (بدأ) بمعنى الابتداء. قال القاضي عياض: زُوِيَ بالهَمْز وسكون الدَّال، من الابتداء وبغير همز مع ضَمِّ الدَّال وتشديد الواو، من الظهور. وأنكر الحافظ ابن جَبْرِ الثَّانِي، وقال: لم أره مضبوطاً في شيء من الرِّوايات⁽⁶⁾. وقال بعضهم: الأوَّلُ أحسن، لجمعه المَعْنِيَّين. وقيل بالعكس، لأنَّه الأظهر في المقصود. وقال العلامة الشَّمس البِرْمَاوِي: والظَّاهر أنَّ أحدها لا يستلزم الآخر⁽¹⁵⁾. وقوله: (الوحي)، هو لغة: الإعلام في خفاء، ويقال للكتابة وللمكتوب وللبعث، وللإلهام، وللأمر، وللإيماء، وللإشارة، وللنَّصِيْب شيئاً بعد شيء. وشرعاً: الإعلام بالشرع بكتابة أو رسالة ملك، أو منام، أو إلهام، أو نحوها. وقد يُطَلَّق الوحي ويُراد به اسمُ المفعول منه، أي: الموحى، وهو كلام الله المُنزَّل على النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال بعضهم: ويشمل السُّنَّة لقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: 3]، وقوله: (إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الرسول ذَكَرَ من بني آدم، أوحى إليه بشرع، وأمر بتبليغه، فهو أخصُّ من النَّبِيِّ، لأنَّه أوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه. وقوله: (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) جملة خبريَّة في الأصل، ولكنها لما كانت دعاءً صارت إنشَاءً، لأنَّ المعنى: اللَّهُمَّ صَلِّ وكذا الكلام في (سَلِّمْ). وقد اعْتَرَضَ على التَّرجمة بأنَّه لو قال: (باب: كيف كان الوحي وابتدأه) لكان أحسن، لأنَّه تعرَّضَ أوَّلًا لبيان كيف الوحي، ثم لبيان كيف بدء الوحي، ولم يقتصر على بيان الثَّانِي فقط، وبأنَّه كان ينبغي أن لا يقدِّم على بيان كيف بدء الوحي بعقب التَّرجمة غيره، ليكون أقرب وقد قدِّم عليه حديث: (إِنَّمَا الإِعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)، وبأنَّ في الأحاديث ما لا يدلُّ على بدء الوحي، كحديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما: (كان

إلى الفساد والسُّوء فأبَّه يمتنع كتابتها فيه. ويكون محلُّ الجواز إذا كان الشَّعر مواعظ أو حكماً أو ما في معنى ذلك. قال بعض المحقِّقين: أمَّا قصيدة يرفعهها شاعر لمدوحه فلا سبيل لكتابتها فيها. وكأنَّ المراد بامتناع ذلك كراهته، وإلَّا ففي الحُرْمَة نظرٌ، وكتابتها في المراسيم والحُجَج: هل يلحق بكتابتها في المراسلات، كما فعله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ الظَّاهر ذلك فليُتَأَمَّل⁽⁸⁾. وأمَّا الكلام على البسمة ومفرداتها، فهو من الأمر المشهور، الذي شاع وذاع، وصار لتكرره، خصوصاً في هذا الأوان، ممَّا تمَّجَّه الأسماع، وينبو عنه سليمُ الطُّبَّاح، ولا يليق ذِكْرُه في محافل هذه البقاع. ولَمَّا كان قصده جمعُ أحاديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأخباره، وهي وحيٌّ، صدر كتابه بترجمة "بُدء الوحي" وبالآية تبرُّكاً، ولمناسبتها لما ترجم له، لأنَّ الوحي سنَّة الله تعالى في أنبيائه عليهم الصَّلَاة والسَّلَام، ثمَّ بالحديث الدَّالِّ على مقصوده المشتمل على أنَّ العمل دائر مع النِّيَّة، فكأنَّه قال: قصدت جميع وحي السُّنَّة المثلَّقى عن خير البريَّة، على وجه سيظهُر حسنٌ عملي فيه من قصدي، "وإنَّما لكلِّ امرئ ما نوى" فاكتمى بالتلويح عن التَّصريح، وفي ابتدائه بعد البسمة بالباب إشارةً إلى أنَّ مصنَّفه على الأبواب، فقد شُرط على البليغ أن يلفظ في أوَّل كلامه بما يدلُّ على قصده ومرامه فقال: (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، باب كيف كان بدء الوحي). ولأنَّ الكتاب إِنَّمَا يُذكَر إذا كان تحته أبواب وفصول، والذي تضمَّنه هذا الباب فصلٌ واحد ليس إلاَّ، فلذلك قال (باب) ولم يقل: كتاب إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فقوله: (باب) بالزَّفع، خير مبتدأ محذوف أي: هذا باب، ويجوز فيه التنوين بالقطع عمَّا بعده، وتركُّه بالإضافة إلى ما بعده. وقال بعض الشُّرَّاح: يجوز فيه باب، بصورة الوقف على سبيل التَّعداد، فلا إعراب له حينئذٍ، لأنَّ الإعراب إِنَّمَا يكون بعد العقد والتركيب، وحكمه حكم تعداد الكلمات. ونظر فيه بعضهم: بأنه لو لم تجي به الرِّواية؟

وقول بعضهم في ردِّ هذا النُّظر: إِنَّ التَّوَقُّفَ على الرِّواية إِنَّمَا يكون في متن الكتاب أو السُّنَّة، وأمَّا في غيرها من التَّركيب فيُتَّصَرَّفُ فيها بما يكون غير خارج عن قواعد العربيَّة. مردودٌ بأنَّ هذا في غير ما هو متَّصل بالسُّنَّة إلى قائله، ومضبوط بالرِّوايات الصَّحيحة المتعدِّدة إليه كالبخاري، أمَّا ما هو كذلك فلا تُتَّعَدَى فيه الرِّواية. وقوله (كيف) اسمٌ، لدخول الجارِّ عليه في قولهم: على كيف تتبع الأحمريين؟ أو بدل الاسم الصَّريح منه، نحو: كيف أنت، أصحُّ أم سقيم؟ ويُستعمل على وجهين: أن يكون شرطاً، نحو: كيف تصنع أصنع، وأن يكون استفهاماً، إمَّا حقيقةً نحو: كيف زيد؟ أو غيره، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: 28]، فإنَّه أُخْرِجَ مخرج التَّعجُّب، ويقع خبراً، نحو: كيف أنت؟ وحالاً نحو: كيف جاء زيد؟ أي: على أي حالة جاء زيد؟ ويقال فيه: (كي)، كما يقال في سوف (سو)، وأمَّا (كيف) هنا: ففي محلِّ نصبٍ، خبر (كان) إن جعلت ناقصةً، وحال إن جعلت تامةً، وتقدمها واجبٌ، لأنَّها في الأصل

﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النساء: 163]، التُّكْتة في تأكيد (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) بأنَّه لأجل الكلام السَّابِق، لأنَّ الآية جواب لما تقدَّم من قوله ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [النساء: 153]، فأعلمه الله تعالى أنَّ أمرَه كأمر النَّبِيِّينَ من قبله يوحي إليه كما يوحي إليهم. قال الإمام عبد القاهر في نحو قوله تعالى ﴿وَمَا أُبْرِيْ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: 53]، ﴿وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: 103]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: 1]، وغيره ممَّا يشابه هذا، إِنَّ التَّأَكِيدَ في مثل هذه المقامات لتصحيح الكلام السَّابِق والاحتجاج له، وبيان وجه الفائدة فيه. ثمَّ النون في قوله (أَوْحَيْنَا) للتَّعْظِيمِ، وأنَّ صيغة التَّعْظِيمِ تعظيماً للموحي والموحي إليه. وقوله: ﴿كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: 163]، الكاف في قوله (كَمَا أَوْحَيْنَا) للتَّشْبِيهِ، وهي الكاف الجارَّة، والتَّشْبِيهِ هو: الدِّلَالَةُ على مشاركة أمرٍ لآخر في وصفٍ من أوصاف أحدهما في نفسه. كالشَّجَاعَةِ في الأسد، والنُّورِ في الشمس. والمَشَبَّه هنا الوحي إلى محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمَشْبُوه به الوحي إلى نوح والنَّبِيِّينَ من بعده. ووجه التَّشْبِيهِ هو كونه وحي رسالة لا وحي إلهام، لأنَّ الوحي ينقسم على وجوه، والمعنى: أوحينا إليك وحي رسالة كما أوحينا إلى الأنبياء عليهم الصَّلَاة والسَّلَام وحي رسالة لا وحي إلهام. وقد تقدم (وما) في (كما) هاهنا مصدرية، والتَّقْدِير: كوحينا، ومحلُّها الجرُّ بكاف التَّشْبِيهِ. وهذه الآية الكريمة في سورة النَّسَاءِ، وسبب نزولها وما قبلها: أنَّ اليهود قالوا للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إن كنت نبياً فأتنا بكتابٍ جملةً من السَّمَاءِ كما أتى به موسى عليه السَّلَام، فأنزل الله تعالى ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [النساء: 153] ﴿أَنْ تَنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ ۖ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللهُ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۖ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعَجَلِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ ۖ وَأَتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ [النساء: 153]، الآيات. فأعلم الله أنَّه نبيُّ يوحي إليه كما يوحي إليهم، وأنَّ أمرَه كأمرهم. فإن قلت: لم خصَّ نوحاً عليه السَّلَام بالذكر، ولم يذكر آدم عليه السَّلَام، مع أنَّه أولُ الأنبياء والمرسلين؟ قلت: أجاب عنه بعض الشُّرَاحِ بجوابين: الأوَّل: أنَّه أولُ مشرِّع عند بعض العلماء. والثَّاني: أنَّه أولُ نبيٍّ عُوقِبَ قَوْمُهُ، فخصَّه بهذا تهديداً لأمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وفيها نظرٌ، أمَّا الأوَّل: فلا نسلم أنَّه أولُ مشرِّع، بل أولُ مشرِّع هو آدم عليه السَّلَام، فإنَّه أرسل إلى بنيهِ، ومشرِّع لهم شرائع، ثمَّ قام بإحياء الأمر بعده شبيطاً وكان نبياً مُرسلاً وبعده إدريس، بعثه الله إلى ولد قابيل،

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أجود الناس إلى آخره⁽⁵¹⁾. وأجيب: بأنَّ المراد ببدء الوحي في حاله مع كلِّ ما يتعلَّق به أيُّ تعلُّقٍ كان، فلا يَرِدُ الاعتراضُ بأنَّه لم يتعرَّض في الحديث لبيان كيفية بدء الوحي فقط، بل لبيان كيفية الوحي، على أنَّه قد تعرَّض له بعد في حديث عائشة، حيث ذكر فيه: أنَّ ابتداءه كان رؤيا منام، ثمَّ في حالة الخلو بغار جراء. فإنَّ أراد المعترض أنَّه (لم يبيِّن كيفية ابتداء الوحي) فغير مُسلمٍ، لأنَّه قد بيَّنه كما قدَّمناه، وإنَّ أراد به أنَّه كان ينبغي أن يقتصر على تبيينه فقط، فمردودٌ، لأنَّه لا يضُرُّ نقص التَّرْجِمَة عن المترجم، بل إذا بيَّن ما ترجم، وزاد عليه فغير معيب، وإنَّما يعاب العكس، وهو نقص المترجم له عن التَّرْجِمَة، بأن يترجم لأشياء، ويذكر بعضها. وأمَّا الجواب عن حديث بن عباس المذكور: فقد قدَّمنا أنَّ المراد ببدء الوحي، حاله مع كلِّ ما يتعلَّق بشأنه أيُّ تعلُّقٍ كان. ولا شكَّ أنَّ حديث ابن عباس له تعلُّقٌ باعتبار صفة الموحي إليه، خصوصاً عند نزول جبريل عليه السَّلَام، وكذلك الحديث الهرقلي⁽⁵²⁾. فيه صفات الموحي إليه، وحاله. وأمَّا تقديم حديث (إنما الأعمال) فإنَّه نُزِّلَ منزلة الخطبة، وقصد به التَّعْرُبُ، لأنَّ السَّلَفَ كانوا يستحبُّون افتتاح كلامهم به، بياناً لإخلاصهم فيه. وقوله (وقول الله تعالى) يجوز فيه الوجهان: الرَّفْعُ على الابتداء، وخبره قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [النساء: 163] إلى آخره، أو خبر محذوف أي: قول الله كذا مما يتعلَّق بهذا الباب، ونحو هذا من التَّقْدِير. والجرُّ: عطفاً على محلِّ الجملة التي أضيف إليها الباب، أي: باب كيف كان ابتداء الوحي وباب معنى قول الله تعالى. قيل⁽⁵³⁾: إنَّما لم يُقدَّر: (باب كيف قول الله) لأنَّ قول الله لا يكتف. وأجيب: بأنَّه يصحُّ على تقدير مضاف، أي: كيف نزول قول الله، أو كيف فهم معنى قول الله، وأن يرد بكلام الله المنزل المتلو، لا مدلوله وهو الصِّفَة القائمة بذات الله تعالى. وقد جرت عادة البخاري في كتابه هذا كثيراً ما يذكر في التَّرْجِمَة آيةً فأكثر من القرآن للاستشهاد بها على ما قبلها أو ما بعدها، وربما اقتصر في بعض الأبواب عليها فلا يذكر معها شيئاً أصلاً، ومناسبة هذه الآية للتَّرْجِمَة واضحٌ من جهة أنَّ الوحي سنَّة الله في أنبيائه عليهم الصَّلَاة والسَّلَام، وأنَّ الوحي إلى نبيِّنا محمد شبيه بالوحي إلى بقية الأنبياء، في أنَّه وحي رسالة لا وحي إلهام. ومن جهة أحوال النَّبِيِّينَ في الوحي بالرؤيا كما رواه أبو نُعَيْم في "الدلائل" بإسناد حسن، عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود، قال: إنَّ أولَ ما يؤتَى به الأنبياء في المنام حتى تهدأ قلوبهم، ثمَّ ينزل عليهم الوحي بعد في البيضة⁽⁶⁾. وقوله:

(52) (ع) بياض قدر كلمة (الهرقلي).

(53) كلمة (قيل) ساقة من (ز).

(51) جاء في نسخة (ز): بأن في الأحاديث ما لا يدل على بدء الوحي كحديث

ابن عباس رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس إلى آخره وبأنه لو قال باب كيف كان الوحي وابتدأه لكان أحسن لأنه تعرض أولاً لبيان كيف الوحي ثم لبيان كيف بدء الوحي.

تقوم مقامها؟ ثم أطل في بيان ذلك. وحكى المُهَلَّب: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطب به، حين قَدِمَ المدينة مهاجرًا، فناسب إيراده في بدء الوحي، لأنَّ الأحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كالمقدِّمة لها، لأنَّ بالهجرة افتُتِحَ الإذن في قتال المشركين، بعقبه النَّصر والظَّفَر. انتهى⁽⁶⁾. قال في "الفتح": وهذا وجه حسنٌ جدًّا، إلَّا أنَّني لم أرَ ما ذكره من كونه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطب به أوَّلَ ما هاجر منقولًا. ثمَّ ساق قصَّة مهاجر أم قيس، من طريق البخاري في (باب ترك الحيل)، ومن طريق غيره، وقال: لو صحَّ أنَّ سبب الحديث قصة مهاجر أم قيس لم يستلزم البداء بذكره أوَّلَ الهجرة النَّبَوِيَّة⁽⁶⁾. لكن قال الحافظ السُّيوطي: قد وقعت على التصريح بكونه خطب به لما قَدِمَ المدينة في بعض الطُّرُق، وعجبت للحافظ ابن حجر كيف لم يستحضره؟ ثمَّ ساقه عن الزُّبير بن بكار في "أخبار المدينة" وفيه التصريح بذكر سبب الحديث بكونه خطب به حين قدم المدينة⁽²⁶⁾. انتهى. ونقل ابن بطال عن أبي عبد الله بن النَّجَّار⁽²¹⁾ قال: التَّبويب يتعلَّق بالآية والحديث معًا، لأنَّ الله تعالى أوحى إلى الأنبياء ثمَّ إلى محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "إنَّما الأعمال بالنَّيات" لقوله: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة:5]. وقال أبو العالية: في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى:13]، قال: وصَّاهم بالإخلاص في عبادته⁽⁶⁾. قال في "الفتح": ومن المناسبات البديعة الوجيزة ما تقدَّمت الإشارة إليه: أنَّ الكتاب لما كان موضوعًا لجمع وحي السُّنة صدره ببده الوحي، ولما كان الوحي لبيان الأعمال الشَّرعية، صدره بحديث الأعمال. ثم نكر له بعض مناسبات قبل هذه أيضًا غير ما تقدَّم، وقد قدَّمتنا مناسبات عند الكلام على أوَّل التَّرجمة⁽⁶⁾. ثم قال في "الفتح": ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنَّه لا تعلُّق له بالتَّرجمة أصلًا، والله يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم. وأمَّا الحديث: فينبغي أن يُفرد ما يتعلَّق به من الكلام، ولا يُضم إلى هذا النظام لاتساع المجال في فوائده العديدة، ومعانيه وأبحاثه الفريدة، وأقلُّ ما يكفيه مجلسٌ مستقلٌّ حافلٌ، وهو ببعض فوائده كافٍ. وقد أفرد بعض العلماء الكلام عليه بالتأليف، وأوصل بعضهم فوائده إلى نحو المائتين، ووصفها أحسن ترصيف. وليكن هذا آخر ما انتهى إليه الكلام في هذا المقام، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصَّواب، وإليه المصير والمآب، تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه⁽⁵⁶⁾.

References:

1. Ibn al-Salah, Othman ibn Abd al-Rahman, Abu Amr, Taqi al-Din, the introduction of

ثم رفعه الله إلى السماء. وأمَّا النَّبِيُّ: فلأنَّ شيئًا عليه السلام هو أوَّل من عُذِّبَ قومه بالقتل، وذكر العزيزي في تاريخه⁽⁴⁷⁾: "أنَّ شيئًا عليه السلام سار إلى أخيه قابيل فقاتله بوصيَّة أبيه له بذلك متقلدًا بسيف أبيه، وهو أوَّل من تقلَّد بالسيف، فأخذ أخاه أسيرًا، وسلسله، ولم يزل كذلك حتى قُبِضَ كافرًا، وقيل: إنَّما خُصَّ بالذِّكر لأنَّه أوَّل رسول آذاه قومه، فكانوا يخضبونه بالحجارة حتَّى يقع على الأرض، كما وقع مثله لنبيِّنا عليهما الصَّلَاة والسلام. وقيل: لأنَّه أوَّل أولي العزم. قال بعضهم: والذي يظهر من الجواب الشافي عن هذا: أنَّ نوحًا عليه الصَّلَاة والسلام هو الأب النَّبِيُّ، وجميع أهل الأرض من وُلد نوح الثلاثة لقوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ﴾ [الصافات:77]، فجميع النَّاس من وُلد سام وحام ويافت، وذلك لأنَّ كلَّ مَنْ كان على وجه الأرض قد هلكوا بالطوفان إلَّا أصحاب السَّفينة. وقال قتاده: لم يكن فيها إلَّا نوحٌ وامرأته وثلاث⁽⁵⁴⁾ بنيه وسام وحام ويافت ونساؤهم، فجميعهم ثمانية. وقال ابن إسحاق: كانوا عشرة، سوى نسائهم. وقال مقاتل: كانوا اثنين وسبعين نفسًا. وعن ابن عباس: كانوا ثمانين إنسانًا، أحدهم جُرْهُم⁽²⁹⁾. والمقصود لما خرجوا من السَّفينة ماتوا كلُّهم ما خلا نوحًا وبنيه الثلاثة وأزواجهم، ثم مات نوحٌ عليه السلام، وبقي بنوه الثلاثة، فجميع الخلق منهم. وكان نوحٌ عليه الصَّلَاة والسلام أوَّل الأنبياء المرسلين بعد الطوفان، وسائر الأنبياء عليهم الصَّلَاة والسلام بعده ما خلا آدم وشتيًّا وإدريس عليهم الصَّلَاة والسلام، فلذلك خصَّه الله تعالى بالذِّكر، ولهذا عطف عليه الأنبياء لكثرتهم بعده. وخصَّ منهم إبراهيم إلى داود تشريفًا لهم وتعظيمًا لشأنهم، وترك ذكر موسى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع ذِكْرهم،

وإبراهه [بقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء:164] ⁽⁵⁵⁾]. على نمطٍ أعمَّ من الأوَّل. وأمَّا ما اعترض به على البخاري رحمه الله تعالى من إدخال حديث: (إنَّما الأعمال) في ترجمة (بدء الوحي)، وأنَّه لا تعلُّق له بها أصلًا، بحيث أنَّ الخطابي في "شرحه" والإسماعيلي في "مستخرجه" أخرجاه قبل التَّرجمة، لاعتقادهما أنَّه إنَّما أورده للتَّبَرُّك به فقط، واستصوب أبو القاسم بن منده صنيع الإسماعيلي في ذلك. وقال ابن رُشيد: لم يقصد البخاري بإيراده سوى بيان حُسن نبيِّته في هذا التَّأليف. فأجيب عنه بأجوبة كثيرة وتكلَّفت مناسبة للتَّرجمة، فقال: كلُّ بحسب ما ظهر له، فمن ذلك: أنَّه أراد أن يقيمه مقام الخطبة للكتاب، لأنَّ في سياقه: أنَّ عمر قاله على المنبر بمحضَّر من الصَّحابة، فإذا صلح أن يكون في خطبة المنبر صلح أن يكون في خطبة الكتب والدَّفَاتر، وتعبه بعضهم بأن خطبة المنابر غير خطبة الدفاتر فكيف

⁽⁵⁴⁾ جاء في نسخة (ز): وثلاثة.

⁽⁵⁵⁾ ما بين معقوفتين جاء في (ز) بعد قوله: أعم من الأوَّل.

⁽⁵⁶⁾ جاء في نسخة (ز): وغفر الله تعالى لمؤلفه وجعلنا من المحشورين في

زمرته بجاه سيدنا محمد عليه أفضل الصَّلَاة والتسليم تحريزًا في رجب 1183 والحمد لله وحده.

- al-Ansari al-Rawifi al-Arubi, San al-Arab, Dar Sader, Beirut, 3st, 1994.
13. Abu Naeem, Ahmed bin Abdullah bin Ahmed bin Ishaq bin Musa bin Mehran al-Asbhani, Al-Awliya and The Layers of The Prophets, The House of Scientific Books, Beirut, Edition 1st, 1989.
 14. Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail al-Ja'fi, the mosque of the correct and abbreviated mosque of the prophet, his sinah and his days, T. Muhammad Zuhair bin Nasser al-Nasser, Dar Touq al-Najat, 1st, 2001.
 15. Al-Barmawi, Muhammad ibn Musa al-Nuaimi al-Ashkalani, Egyptian Shafi'i, the correct gloss with the explanation of the correct mosque, Dar al-Nawdar, 2012.
 16. Al-Baghdadi, Ismail bin Muhammad Amin bin Mir Salim al-Babani, explaining the mechanized in the tail on the revelation of the disbelief, T. Muhammad Sharaf al-Din by the Taqaya, and the teacher Rifaat Belka Al-Kalisi, 1951.
 17. Al-Termadhi, Mohammed bin Isa bin Sura bin Musa bin Al-Dahak, Al-Termadhi, Abu Issa, The Great Mosque of T. Bashar Awad Marouf, Dar al-Gharbia, Beirut, 1998.
 18. Al-Jabriti, Abdul Rahman bin Hassan, History of The Wonders of Antiquities in Translations and News, Dar al-Jil Beirut, 1980.
 19. Al-Hakime, Mohammed bin Abdullah bin Mohammed bin Hamdoeh bin Naeem bin Al-Hakam al-Dabbi Al-Tahmani Al-Nisaburi, Knowledge of Modern Sciences, Mr. Most Hussein, Scientific Books House, Beirut 2st, 1977.
 20. Al-Khatib al-Baghdadi, Ahmad bin Ali bin Thabet bin Ahmad bin Mahdi al-Khatib al-Baghdadi, History of Baghdad, T. Bashar Awad Marouf, Dar al-Gharbia, Beirut, 1st, 2002.
 21. Al-Dhahabi, Shamseddine Abu Abdullah Mohammed bin Ahmed bin Osman bin Qaymaz, Biography of the Flags of the Nobles, T. Shoaib Arnaout, Al-Resala Foundation, Beirut, 3st, 1985.
 22. Al-Ramhamzi, Al-Hasan bin Abdul Rahman bin Khalad al-Farsi, the modernist between the narrator and the conscious, T. ibn al-Salah and the ma'asi, the daughter of the beach, 1986.
 2. Ibn al-Imad, Abd al-Imad bin Ahmad bin Mohammed, son of Al-Imad Al-Akabar al-Akhbari al-Hambali, gold nuggets in the news of gold, T. Mahmoud Al-Arnaout, Dar Ibn Al-Kabir, Damascus, 1st, 1986.
 3. Ibn Ayas, Mohammed bin Ahmed bin Ayas al-Hanafi, the flower-builders in the chronicles of al-Dhoor, T. Mohammed Mustafa, Egyptian General Book Authority, 1984.
 4. Ibn Jama, Muhammad ibn Ibrahim bin Saadallah bin Al-Kanani al-Shafi'i, Al-Manhal al-Rawi in the abbreviation of prophetic hadith sciences, T. Mohieddin Abdul Rahman Ramadan, Dar al-Fikr, Damascus, 2st, 1984.
 5. Ibn Habban, Mohammed bin Habban bin Ahmed bin Habban bin Muath bin Ma'ath bin Ma'amah, Tamimi, Abu Hatem, Darmi, Basti, Sahih Ibn Habban, T. Shoaib Al-Arnot, Al-Resala Foundation, Beirut, 1993.
 6. Ibn Hajar, Ahmed bin Ali bin Muhammad bin Ahmed bin Hajar al-Ashkalani, Fath al-Bari Explained Sahih Al-Bukhari, Dar al-Knowledge, Beirut, T. Mohibaldin Al-Khatib, 1967.
 7. Ibn Rajab, Abd al-Rahman bin Ahmad bin Rajab bin Rajab bin Al-Hasan, Al-Salami, Al-Baghdadi, then Al-Damascene, Hambali, Explaining Al-Termadi, T. Hammam Abdul Rahim Saeed, Al-Manar Library, Jordan, 1st, 1987.
 8. Ibn Rasheed, Hassan Al-Kirwani al-Azdi, Mayor of The Beauties of Poetry and Literature, T. Mohammed Mohieddin Abdel Hamid, Dar al-Jil, 5st, 1981.
 9. Ibn Qutaiba, Abdullah bin Muslim bin Qutaiba al-Dinouri, Ayoun al-Akhbar, Scientific Books House, Beirut, 1997.
 10. - Ibn Kabir, Ismail ibn Omar bin Kabir al-Qurashi al-Basri, then Damascene, beginning and end, T. Ali Sherry, House of Revival of Arab Heritage, 1st, 1988.
 11. Ibn Majah, Muhammad bin Yazid al-Qazwini, Sinan Ibn Magah, T. Shoaib Al-Arnot, Dar al-Resala Al-Global, 1st, 2009.
 12. Ibn Mansoor, Muhammad bin Makram bin Ali, Abu al-Fadl, Jamal al-Din, Ibn Mansoor

- Mr. Ahmed Saqr, Heritage House, Cairo, 1971.
34. Al-Qasslani, Ahmad bin Mohammed bin Abi Bakr bin Abdul Malik al-Qatibi al-Masri, Guided sari to explain Sahih al-Bukhari, Grand Princely Press, Egypt, 7st, 1983.
 35. Al-Kettani, Abd al-Hay bin Abdul Kabir, index of indexes, proofs, dictionary of dictionaries, hierus and serials, Ihsan Abbas i Dar al-Gharbia, Islamic, 1982.
 36. Al-Kettani, Mohammed bin Jaafar, Al-Resala, T. Mohammed al-Montaser Al-Zamzmi, Dar al-Bashir Beirut, 6st, 2000.
 37. Al-Kirman, Mohammed bin Yusuf bin Ali bin Saeed, Al-Dwari planets in sahih al-Bukhari's commentary, Revival of Arab Heritage, Beirut, 1st, 1975.
 38. Al-Kaladhi, Ahmed bin Mohammed bin Al-Hussein bin Al-Hasan al-Bukhari, Guidance and Guidance in Knowledge of The People of Trust and Payment, T. Abdullah Al-Laithi, Dar al-Knowledge, Beirut, 1st, 1998.
 39. Al-Madani, Abbas ibn Muhammad al-Shafei, abbreviation of The Lord of The Lords, with what he neglected at the pulp of genealogy, Institutes Press, Egypt, 1926.
 40. Marrakesh, Mohamed bin Mohammed bin Abd al-Malik Al-Ansari Al-Ossi, tail and supplement to my book Connected and Related, Dr. Ihsan Abbas, Dr. Mohamed Ben Sherifa, Dr. Bashar Awad Marouf, Dar al-Gharbia, Tunisia 1st, 2012.
 41. Al-Maqrizi, Ahmed bin Ali bin Abdul Qadir, Abu Abbas al-Husseini al-Obaidi, sermons and consideration by mentioning plans and antiquities, The House of Scientific Books, Beirut, 1st, 1995.
 42. Al-Maki al-Hasani, Mohammed bin Ahmed bin Ali Taqi al-Din Abu tayeb al-Maki al-Fassi, tail of restraint in the novels of the Sunna and Al-Asanid, T. Kamal Yousef al-Hout, The House of Scientific Books, Beirut, 1st, 1990.
 43. Al-Najdi, Saleh bin Abdulaziz bin Ali al-Athimin, Tasyala Al-Sabala, T. Bakr bin Abdullah Abu Zeid, Al-Resala Printing, Publishing and Distribution Foundation, Beirut, 1st, 2005.
 44. Al-Nawriya, Abu Zakaria Mohieddin Yahya bin Sharaf, the refinement of names and Mohammed Ajaj al-Khatib, Dar al-Fikr, Beirut, 3st, 1982.
 23. Zubaidi, Mohammed bin Mohammed bin Abdul Razzaq al-Husseini, Abu al-Zayd, crown of the bride of the dictionary jewels, a group of investigators, Dar al-Hidaya, 1965.
 24. Al-Sebki, Tajaldin Abdul Wahab bin Taqi al-Din, Grand Shafi'i layers, T. Mahmoud Mohammed Al-Tanahi, Dr. Abdul Fattah Mohammed Al-Helou, Hijr for printing, publishing and distribution, 2st, 1982.
 25. Al-Sakawi, Mohammed bin Abdul rahman bin Abu Bakr bin Osman bin Mohammed, Al-Jawahar and Al-Darr in the translation of Sheikh al-Islam Ibn Hajar, T. Ibrahim Abdul Majid, Dar Ibn Hazm, Beirut, 1st, 1999.
 26. Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abu Bakr, In order to be more protective of the linguistics and sculptors, Mohamed Abu Fadl Ibrahim, Modern Library, Lebanon, 1964.
 27. Al-Sharqawi, Abdullah Hijazi, The Magnificent Masterpiece in the Shafei Layers, Library of the University of Berlin, Manuscript No. 563, 1900.
 28. Al-Tabrani, Suleiman bin Ahmed bin Ayoub bin Mutair al-Lakhmi al-Shami, The Middle Dictionary, T. Tarek bin Awadallah bin Mohammed, Abd al-Mohsen bin Ibrahim al-Husseini, Dar al-Haramain, Cairo, 1992.
 29. Al-Tabari, Muhammad bin Jarir bin Yazid bin Ghalib bin Ghaleb al-Ameli, Jama al-Bayan in the Interpretation of the Qur'an, T. Ahmed Mohammed Shaker, Al-Resala Foundation, 1st, 2000.
 30. Iraqi, Abdul Rahim bin Al-Hussein bin Abdul Rahman bin Abu Bakr bin Ibrahim, Al-Iraqi Millennium, T al-Arabi al-Faryati, Al-Masih Publishing and Distribution House, Riyadh, Saudi Arabia, 2st, 2009.
 31. Al-Aini, Mahmoud bin Ahmed bin Musa bin Ahmed bin Hussein al-Gitabi al-Hanafi, Mayor of Al-Qari, Sahih Al-Bukhari, Arab Heritage Revival House, Beirut, 1972.
 32. Al-Ghozi, Najmuddin Mohammed bin Mohammed, The Planets of the 100th, T. Khalil al-Mansour, Beirut Scientific Books House, 1st, 1997.
 33. Judge Iyad, Iyad bin Musa bin Iyad bin Amroun al-Ahsabi Al-Sa'idi, to learn about the origins of the novel and restrict hearing,

- languages, was published by the Company of Ulema with the help of the Department of Enlightened Printing, Scientific Books House, Lebanon, 2st, 1974.
45. Al-Hrawi, Abu Ismail Abdullah bin Mohammed bin Ali al-Ansari, Da'am al-Kalam and his family, T. Abdul Rahman Abdul Aziz Al-Shabelle, Library of Science and Governance, Medina, 1st, 1998.
 46. Al-Haithami, Ali bin Bakr bin Suleiman, Al-Zayad Complex, Hussam al-Din al-Qudsi, Al-Qudsi Library, Cairo, 1994.
 47. Haji Khalifa, Mustafa bin Abdullah, writer of The Constantinople Chalabi, al-Da'un revealed the names of the books, Muthanna Library, Baghdad, 1941.
 48. Reinat Dozi, supplement to Arabic dictionaries, translated by Dr. Mohammed al-Nuaimi, Dar al-Rasheed Baghdad, 1981.
 49. Mubarak Pasha, Ali Mubarak Pasha, new compromise plans for Egypt, Cairo, its old and famous country, Grand Princely Press, Bulaq, 1923.
 50. Authors' Collection, Comprehensive Index of Arab-Islamic Heritage Manuscript, Hadith al-Nabawi and its Men, Royal Society for Islamic Civilization Research, Al-Bayt Foundation, 1991.
 51. Muslim, Muslim, Muslim, Muslim, Son of Hajjaj Al-Qashiri al-Nisaburi, the correct and abbreviated supplication of the transfer of justice from justice to the Messenger of God, 2006.
 52. Saad eddin Taftazani, Massoud bin Omar bin Mohammed bin Abi Bakr, explanations of the summary photography of the Scientific Book House, Beirut, D.S., D.l., 19